



مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن والحلول الممكنة لمعالجتها

محمد محمد حزام القطيبي

¹Head of Information Technology department- Al-SAEEDA University, Yemen Sana'a.

Mob. +967-777419341

E-mail: dalqutibi@hotmail.com

1. الملخص Abstract

واجهت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن على مدى العقود الماضية تحديات كبيرة ومتعددة ومتشابكة، فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها اليمن في ظل الاستعمار البريطاني والحكم الإمامي كانت في حالة من الجمود والتخلف والعزلة عن العالم الخارجي حتى وصفت اليمن بأنها من أكثر بلدان العالم تخلفاً.

وبالرغم من دخول اليمن بعد الثورة مرحلة الخطط الاقتصادية واتخاذ البرامج الإقطاعية للتنمية الاقتصادية في شطري اليمن سابقاً، إلا أن هذه الخطط لم تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، بل برزت اختلالات تجلت مظاهرها في هشاشة البنيان الاقتصادي والاعتماد الكبير على العالم الخارجي في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في البلدين سابقاً.

وبعد تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م انبثقت الآمال الكبيرة بولادة دولة يمنية قوية، تحتل موقعا جغرافيا واستراتيجيا هاما، وتمتلك إمكانات اقتصادية ومادية يمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في البلاد.

ولم يكد اليمنيون يستبشرون بتلك الآمال الواعدة إلا وظهرت في الأفق أعباء وتراكمات الإرث المثلث بالمشكلات الاقتصادية التي ورثتها اليمن من الزمن التشطيري، بالإضافة إلى أزمة الخليج الثانية والتي ألحقت بالاقتصاد أضرارا وخسائر كبيرة هددت بحدوث كارثة وأزمة اقتصادية، الأمر الذي استلزم الإسراع في تبني برنامج إصلاح اقتصادي شامل بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين ووضع خطة اقتصادية لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية والبدء في تحقيق تنمية اقتصادية.

وعليه، يهدف بحثنا هذا للتعرف على المعوقات والمشكلات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، والتي سوف تكون عتبة أمام تطور الاقتصاد، وستشكل عبئا ثقيلا عليه في المستقبل إذا ما تم التصدي لهذه المشكلات والحد من تفاقمها، كما يهدف إلى بيان المقومات التي تمتلكها اليمن والتي إذا ما تم استغلالها جيدا وتم تنميتها، فإنها سوف تدفع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام، وبالتالي تساعده للوصول إلى الغاية المنشودة التي يطمح إليها اليمنيون وهو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الشاملة.

وقد توصل الباحث في الأخير إلى العديد من العوائق والمشاكل التي تقف حجرة عثرة أمام عملية التنمية في اليمن، منها مظاهر التخلف والامية، والفساد المالي والإداري، بالإضافة إلى تزايد معدلات النمو السكاني، ومعدلات البطالة، وتنامي المشكلة المائية، والمشكلة الغذائية، فضلاً عن انتشار ظاهرة التهريب، وتزايد الفقر، وبدون التصدي الجاد لتلك المعوقات والمشكلات والمعالجة الناجحة لها باستغلال الموارد الاقتصادية فإن مستقبل الاقتصاد اليمني في ظل العولمة سيكون على الهامش.

Article Info:

Article Types:

Research article

Received

23 July 2022

Revised

08 April 2023

Accepted

25 May 2022

Corresponding Author:

محمد محمد حزام القطيبي

Email: dalqutibi@hotmail.com

Telephone: +967-777419341

Conflict of interest: Nil

To cite this article:

القطيبي، م. (2023) 'مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن والحلول الممكنة لمعالجتها', *Al-Saeeda Journal of Engineering, Technical and Administrative Sciences (SJETAS)*, 1(1).- 2023.26- 50.

ومن هنا فإنه تم تقسيم البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

أولاً: التخلف

ثانياً: الفساد المالي والإداري

ثالثاً: النمو السكاني

رابعاً: البطالة

خامساً: المشكلة المائية

سادساً: المشكلة الغذائية

سابعاً: التهرب

ثامناً: الإرهاب

المبحث الثاني: سبل معالجة معوقات التنمية:

أولاً: تنمية المناطق الحرة

ثانياً: تنمية النفط والغاز

ثالثاً: تنمية الموارد الأخرى

رابعاً: تنمية الموارد البشرية

خامساً: تعزيز التحول نحو اقتصاد السوق

سادساً: استمرار الإصلاحات الاقتصادية

سابعاً: تحقيق الاستقرار السياسي (الديمقراطية) ..

2. المبحث الأول : معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

واجه الاقتصاد اليمني على مدى العقود الماضية تحديات كثيرة ومتعددة ومتشابكة، إذ أنه ومنذ الاستعمار البريطاني والحكم الإمامي عانى الاقتصاد حالة من التخلف والعزلة الدائمة عن العالم الخارجي، وافتقر لأبسط المقومات الأساسية للتنمية حتى وصفت اليمن من أكثر بلدان العالم تخلفاً وأقل نمواً.

ومنذ الاستقلال السياسي وتحقيق الثورة في الستينات دخلت اليمن أولى مراحل التنمية من خلال إيجاد اللبنة واللمسات الضرورية لقيام مؤسسات الدولة، إلا أنه وللأسف كانت نتائج هذه المرحلة ضئيلة ولم تحقق نجاحاً ملموساً نظراً للأوضاع المالية والاقتصادية الصعبة الموروثة من النظام السابق، وكذا المواجهات الداخلية المسلحة التي ظلت تواجه الثورة طيلة عقد الستينات.

ومع بداية السبعينات وحتى نهاية الثمانينات بدأت مرحلة النمو الاقتصادي من خلال إعداد الخطط والبرامج الاقتصادية مدعومة بتحويلات المغتربين اليمنيين العاملين في البلدان الخليجية المجاورة وبالمعونات الخارجية، إلا أن نتائج هذه المرحلة كانت محدودة، ولم تكن الجهود الإنمائية في الشطرين متماثلة، ففي حين حققت برامج خطط التنمية قدراً من النجاح النسبي في الشطر الشمالي في صورة نمو الناتج والدخل المتوسط لنصيب الفرد فيهما، وبناء حجم متواضع من الهياكل الأساسية وعناصر رأس المال الاجتماعي، وتحسن في المؤشرات الديموغرافية، فإن تجربة الشطر الجنوبي لم تحقق النجاح المنشود نظراً لغياب دور القطاع الخاص والمبادرة الفردية، ولعجز الدولة عن الوفاء بكل متطلبات الحياة الاقتصادية والاستثمارات الإنمائية، فاستقر الوضع عند حالة من الركود والجمود الشامل.

ولاشك أن التشطير ووجود نظامين متباينين ومختلفين في التوجه السياسي والاقتصادي كان من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في ظهور العديد من الاختلالات والمشكلات الاقتصادية التي لم تكن قائمة، وتقليل فرص التعاون الاقتصادي بين الشطرين، فكانت معظم الإمكانات توظف في كل شطر لتعقب الشطر الآخر وتتبع خطواته وكشف عثراته، مشمولاً بنظام التسليح والحروب المتعاقبة التي خاضها شطري اليمن سابقاً.

وفي أوائل التسعينات ورغم ما حققه اليمن من إنجاز في تحقيق الوحدة بين شطريه، فقد تعرض الاقتصاد لجملة من التحديات والصدمات الداخلية والخارجية، فعلى الصعيد الداخلي ورثت البلاد تراكمات الدولتين السابقتين بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي أدت إلى تحمل الدولة الجديدة أعباء مالية كبيرة ساهمت في دخول اليمن في أزمة سياسية وحرب أهلية رافقتها خسائر وأموال كبيرة وتدمير للبنية التحتية كادت أن تعصف بالدولة الوليدة بالعودة إلى التشطير.

أما على الصعيد الخارجي، فقد أدت أزمة الخليج الثانية إلى عودة الآلاف من المغتربين اليمنيين العاملين في الدول الخليجية، مما ساهم في حدوث اختناقات في العديد من القطاعات الاقتصادية، وتزايد المطالب الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، كما توقفت القروض والمساعدات من الدول الخليجية والدول الأجنبية، كما أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز العديد من التحولات الاقتصادية على الساحة الدولية إلى انخفاض المساعدات والمعونات من الدول الأجنبية، وبالتالي تفاقم الديون الخارجية التي شكلت عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد اليمني.

وكغيره من الدول النامية يعاني الاقتصاد اليمني العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق تنميته وتطوره، وتحول دون خروجه من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، التي ورثها اليمن من الزمن التشطيري. ويمكن إبراز أهم المعوقات والمشكلات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في اليمن، كالآتي:

أولاً: التخلف:

مازالت اليمن رغم دخول القرن الواحد والعشرين تعاني من التخلف في شتى نواحي الحياة المختلفة، بسبب وجود العديد من الرواسب والظواهر الاجتماعية التي ورثتها من العهود السابقة. وتتجلى مظاهر التخلف في تفشي الأمية ووجود النزعة القبلية والطائفية والمناطقية، بالإضافة إلى انتشار قضايا الثأر، وتناول شجرة القات، وضعف مشاركة المرأة في المجتمع اليمني(1).

فالأمية ما تزال متفشية في اليمن بنسبة مرتفعة تصل إلى حوالي 46% من إجمالي السكان طبقاً لتعداد 2004م، ترتفع النسبة بين الإناث لتصل إلى 76% من إجمالي عدد الإناث(2).

أما القبيلة كغيرها من الدول العربية تتميز اليمن بوجود تكويناتها القبلية وبالاعتزاز القبلي، وتحتل مكانة بارزة في المجتمع، فكانت القبيلة مصدر القوة الأساسية لأي قوة أو سلطة تحكم اليمن، كما أن عوامل الثبات والاستقرار كان في الغالب مصدرها القبيلة نفسها(3). وعلى الرغم مما تحمله القبيلة من معاني سامية من الكرم والأخلاق وإحالة المظلوم والحفاظ على العادات والتقاليد الجميلة، إلا أنه من الملاحظ أن دور القبيلة للأسف قد تغير فأصبحت القبيلة تعني العصبية الضيقة، أو قضايا الثأر أو الاختطاف للأجانب والسياح أو الاقتتال مع قبيلة أخرى، كما أن القبيلة قد توغلت في مختلف القطاعات فأصبحت عملية توزيع المناصب والوظائف والمراكز الحساسة في أجهزة الدولة، المدني والعسكري، تقوم على أساس الانتماءات القبلية، مما أدى ذلك إلى انتشار المزيد من المشاكل بين أفراد المجتمع والإحساس بالفوضى والظلم والبحث لأفراد المجتمع عن القبيلة التي تستطيع توفير القوة والدعم والحماية(4).

أما الطائفية وهي آفة من الآفات التي تهدد الوحدة الوطنية والفكرية، وتتمثل بوجود المذهب الزيدي وما يطلق عليهم في اليمن بالزيود، ومذهب أهل السنة (الشوافع)، فهناك بعض القوى تحاول إذكاء هذه النزعات المذهبية بهدف تحقيق مصالح سياسية لهذا الطرف أو ذاك دون الاهتمام بمصلحة اليمن، بالإضافة إلى إذكاء رواسب المناطقية الذي حاول الاستعمار البريطاني والحكم الإمامي تنميتها من خلال سياسة "فرق تسد"، والتي كان لها الأثر الكبير في تعميق الخلافات وزيادة التراكمات النفسية والوجدانية بين كلاً من أبناء المناطق الشمالية وأبناء المناطق الجنوبية من اليمن(5).

إن هذه القضايا الاجتماعية سوف تجد لها مكاناً في نفوس البعض في وقت الأزمات، وليس من المستبعد أن يحدث ما حدث في حرب عام 1994م أثناء محاولات الانفصال، إذ برزت إلى الوجود مقولات "الجنوب أكثر تقدماً من الشمال والأقل في المناصب الحكومية"(6)، مما يؤدي هذا الوضع إلى البحث عن الولاءات والانتماءات المناطقية والطائفية وتقديمها على المصلحة العامة للبلاد، وبالتالي يؤثر سلباً على مسيرة التنمية الاقتصادية في اليمن.

ثانياً: الفساد المالي والإداري:

يعد الفساد المالي والإداري المتفشي في أجهزة الدولة من التحديات والمخاطر التي تهدد عملية التنمية في اليمن، فاليمن كغيرها من الدول النامية تعاني من انتشار ظاهرة الفساد بأشكاله المختلفة، من تسخير الوظيفة العامة للكسب الغير مشروع، والعبث بالأموال العامة، ومنح الوظائف لغير ذوي الاختصاص والأقارب والأصدقاء، وتفشي الظواهر السلبية كالرشوة والإهمال والمحسوبية، وعدم احترام الوظيفة العامة والشعور بالمسؤولية، وتأخير معاملات المواطنين،

(1) مجلس الوزراء، برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري المقرر من مجلس النواب في ديسمبر 1991م، دائرة الصحافة والطباعة، صنعاء، بدون تاريخ نشر، ص7.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2004م، صنعاء 2005، ص80.

(3) فضل أبو غانم، القبيلة والدولة في اليمن، دار المنار، القاهرة، 1990م، ص146.

(4) محمد أحمد شرف الدين، القبيلة اليمنية من الخارج، مجلة الثوابت، العدد الثالث، صنعاء، يناير – مارس 1994، ص106.

(5) أشواق أحمد مهدي، التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد8، يناير – مارس، 1997، ص58.

(6) علي الغفاري، الوحدة اليمنية الواقع والمستقبل، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1997، ص294.

وإهدار الوقت وغيرها من مظاهر الفساد التي تشكل صخرة جامدة في إعاقه جهود التنمية الاقتصادية، وأصبحت أهم سمات الجهاز الإداري للدولة في تعامله مع بقية الأطراف الأخرى سواء كانت من جهات أو أفراد(7).

ولقد تم الاتفاق بعد الوحدة على الأخذ بما هو إيجابي في تجربة شطري اليمن سابقاً، إلا أن الباحث يرى أن هذا الاتفاق لم يتم تنفيذه بسبب المماحكات "الاحتكاكات السياسية" التي حصلت بين الفئات الحاكمة، التي أدت إلى تفشي الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة بشكل كبير وإيجاد طبقة مستفيدة على حساب الآخرين، وللأسف أن المستفيدين من تفشي الأوضاع المالية والإدارية لا يزيدون عن 10-15% من الجهاز الإداري في الدولة والمتعاملين معها من التجار العاملين في القطاع الخاص والذين أثر سلوكهم هذا سلباً على جميع فئات الشعب الأخرى(8).

ولا يمكن إغفال التأثير السلبي الذي يسببه الفساد في إعاقه النشاط الاستثماري وفي زعزعة الثقة العامة وإفساد الرأسمال الاجتماعي، وبالتالي تراجع الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي.

ويرى الباحث أن غالبية المستثمرين في اليمن يشعرون بعدم الرضا على سير أعمالهم اليومية مع أجهزة الدولة، فالموظف العام في الدولة يعيق مختلف الأنشطة الاستثمارية من خلال تأخير المعاملات للحصول على مدفوعات إضافية، وعندما يقوم أي مستثمر سواء محلي أو أجنبي بالبدء في إنشاء مشروع معين تلاحقه العديد من الجهات الحكومية كموظف البلدية، ومشروع النظافة، ومصلحة الضرائب، ومصلحة الواجبات، والمجالس المحلية، وغيرها من الجهات التي تلزم المستثمر بدفع أموال غير مستحقة تضيق الخناق عليه، وبالتالي الحيلولة دون قيامه بأي استثمار في اليمن.

ولم يقتصر الفساد على الموظف العام فحسب، بل امتد إلى المستويات العليا والمتمثل في الاستحواذ على العقود الرئيسية ورخص الاستيراد والأشكال الاحتكارية المختلفة، وكبر الفساد واتسع مع تزايد استنزاف موارد الدولة والعبث بالمال العام، وهذا ما أكدته تقرير اللجنة المالية في مجلس النواب من خلال المراجعة لتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة "أن هناك ثغرات إدارية ومحاسبية في تحصيل الأموال العامة، مما جعلها عرضة للاختلاس والنهب من قبل بعض ضعاف النفوس"(9).

إن مسألة الفساد المالي والإداري المتفشى في الدولة قد يمكن أن يتخذ سبباً لأزمة مستقبلية باتجاه التجزئة والانفصال؛ لأنها حقيقة قائمة ومستمرة، فهذه المسألة أصبحت الشغل الشاغل للمواطنين جميعاً بغض النظر عن طبيعة أعمالهم، وذلك ناتج عن المعاناة المباشرة التي يعيشها المواطن عند تلقيه الخدمة أياً كانت طبيعتها بسبب الفساد المستشري في الأجهزة الحكومية.

إن سياسة ترحيل الإصلاح الإداري من سنة إلى أخرى، وترك الفساد دون معالجة سوف يؤدي حتماً إلى تراكم الاختلالات والتشوهات وإفساد القيم الإدارية الحميدة، وجعل السلوك الإداري المنحرف هو القاعدة، مما يعلي من شأن النماذج الإدارية الفاسدة بحيث تصبح هي الفاعلة والمؤثرة في القرارات الاقتصادية. ويرى الباحث أن الكثير من الثغرات التي يواجهها برنامج الإصلاح الاقتصادي ترجع في مجملها إلى اختلالات في الإدارة، وتفشي الأشكال المختلفة للفساد، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وعدم تطبيق القوانين في ظل النظام القضائي الحالي الغير قادر على وضع القوانين واللوائح لضمان ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

إن اليمن يحتاج إلى إرادة سياسية قوية لاجتثاث الفساد المالي والإداري المتفشى في أجهزة الدولة، وهذا ما توصلت إليه إحدى الدراسات عند دراستها لاتجاهات الطلاب في جامعة صنعاء نحو دور الإرادة السياسية في تفعيل عملية الإصلاح الإداري، إذ أكدت أن الإرادة السياسية هي المحرك الأول لنجاح أو فشل أي برنامج للإصلاح الإداري، وأن غيابها يؤدي إلى الاجتهادات الفردية والعشوائية والتلقائية والمزاجية في التنفيذ، وبالتالي فشل الإصلاح الإداري، وأن انتهاز الدولة لعملية الإصلاح الإداري سوف يؤدي إلى محاصرة الفساد المالي والإداري ومحاولة القضاء عليه إن وجدت الإرادة السياسية، كما أن اتخاذ الدولة لعملية الإصلاح الإداري في جوانبه الثلاثة (الجانب التنظيمي، جانب الإدارة المحلية، الجانب القانوني) سوف تؤدي في الأخير إلى نتائج ملموسة في تقليص الفساد الإداري ومحاربه عن طريق تفعيل القانون وتقديم المتهمين بالفساد إلى القضاء وحماية وتشجيع الشرفاء(10).

(7) أمين ناجي محسن، واقع التشريعات وكفاءة الأجهزة الحكومية لتنمية القدرات التصديرية، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد 15، يناير – مارس 1999م، ص122-124.

(8) سلوى مبارك، أسباب تدهور العملة الوطنية، في كتاب دراسات في الاقتصاد اليمني، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1996، ص410.

(9) لمعرفة المزيد أنظر:

مجلس النواب: تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة مشاريع الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2000م، ص14.

(10) لمعرفة المزيد أنظر:

محمد الحزبي، دور الإرادة السياسية في عملية الإصلاح الإداري (اتجاهات طلاب جامعة صنعاء) في كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1999م، ص775.

إن ظاهرة الفساد المالي والإداري المتفشى في الدولة تعد من أكثر التحديات التي تواجه اليمن الموحد، حيث أصبحت ظاهرة الرشوة والفساد سلوكاً شائعاً يمارسه ويفخر به بعض الذين ينتسبون إلى المؤسسات الإدارية والإيرادية الهامة. وحقيقة الأمر إن هناك مظاهر أصبحت بارزة للعيان كالعقارات والبيوت الفاخرة ومظاهر الاغتناء مثل السيارات الفاخرة والأرصدة المالية والبدخ الكبير في السلوك الاستهلاكي اليومي وفي المناسبات الاجتماعية.

ثالثاً: المشكلة السكانية:

اليمن "بشطره سابقاً" قبل تحقيق الوحدة لم يكن يعاني من انفجار سكاني أو حتى أزمة سكانية، بسبب أن اليمن في تلك الفترة لم تشهد معدلات نمو سكاني مرتفع بفعل ارتفاع معدلات الوفيات، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية جيدة، كما أن الأوضاع الديموغرافية السائدة في اليمن المتأثرة بأوضاع التخلف الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدتها اليمن في ظل الاستعمار البريطاني والحكم الإمامي في النصف الأول من القرن العشرين، قد فرضت توجهات معينة في حكومتي الشطرين سابقاً تتمثل في السعي نحو توسيع الخدمات الصحية والتعليمية، ومكافحة الأمية، والتوسع في مشروعات البنية التحتية في البلاد، فضلاً عن ارتفاع معدلات الهجرة، لعبت دوراً في تقليص عدد السكان، ومثلت حلاً "مؤقتاً" لأزمة النمو السكاني (11).

وقد جاءت هذه التوجهات التنموية متطابقة مع الفلسفة والفكر التي كانت سائدة آنذاك والتي ترى أن الإشكالية السكانية هي الظل الكثيب لمشكلة التخلف والتبعية، بمعنى أن المشاكل التي يسببها التزايد السكاني سوف تحل عن طريق نسب أعلى من التنمية الاقتصادية، وأن تنظيم الأسرة لن يصبح ذو فعالية إلا بعد تخطي عقبات محددة للتنمية، لذلك تبني هذا التوجه "التنمية أفضل وسيلة لتنظيم الأسرة" (12).

وعقب تحقيق الوحدة اليمنية وعلى إثر العودة المفاجئة لأكثر من 734 ألف مهاجر من البلدان الخليجية أثناء حرب الخليج الثانية بدأت المشكلة السكانية تظهر بجلاء وتفاقم يوماً بعد يوم وتنعكس آثارها على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ما يمارسه النمو السكاني السريع على وسائل الحياة المعيشية والمواد الغذائية، والخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وسكن وفرص عمل وغيرها.

وقد توصلت دراسة لأحد الباحثين اليمنيين أن حجم سكان اليمن خلال الفترة 1950-1994 تضاعف إلى حوالي ثلاثة أضعاف (13)، واستمر التزايد في حجم السكان ليصل عام 2004م إلى حوالي 21.3 مليون نسمة وبمعدل نمو سكاني 3%، ومع بقاء معدل النمو السكاني مرتفعاً، والذي يعتبر من أعلى المعدلات في العالم فقد أشارت التقديرات الرسمية أنه بحلول عام 2031م سيتضاعف عدد السكان ليصل إلى حوالي 49.4 مليون نسمة (14).

ومما لا شك فيه أن تزايد معدل السكان بهذه الوتيرة يؤثر تأثيراً سلبياً على خطط وبرامج التنمية، ويضيف أعباء كبيرة على موارد الدولة، ويعرقل المزيد من النهوض الاقتصادي والاجتماعي الشامل، وينجم عن ذلك النمو مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية لها ظواهرها الملموسة حاضراً ويتوقع أن تنامي كثافتها وتتراكم آثارها في المستقبل القريب، فالنمو السكاني في حجم السكان يتطلب تحقيق نمو حقيقي في الاقتصاد يفوق معدل النمو في حجم السكان، ويتطلب كذلك زيادة في الإنفاق لتوسيع دائرة الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة حتى يتواكب مستوى الخدمات مع الزيادة في أعداد السكان، وليس فقط لمواجهة المتطلبات الآتية لهم، كما تشكل الزيادة السكانية ضغطاً متزايداً على الموارد الطبيعية المتاحة والتي من أهمها المياه والتي تعاني اليمن من شحتها، مما يترتب عليه تأثير سلبي على عملية النمو والتنمية (15).

إن مسألة تحقيق نمو اقتصادي مرتفع باستمرار وزيادة الإنفاق بشكل تصاعدي على توسيع وتحسين الخدمات الاجتماعية أو أي موارد بديلة أو إضافية يعد من الأمور الشائكة التي تواجه مسار عملية التنمية في اليمن والتي قد لا تتحقق بشكل جيد إلا عبر عقود من الزمن وبالمثابرة وبذل الجهد المتواصل.

إن تسارع معدل النمو السكاني في اليمن بوتيرة عالية يرجع إلى أسباب عديدة أهمها (16):

- 1- انتشار الأمية، وتدني مكانة المرأة، وسيادة الاقتصاد الزراعي الذي يساعد في أن الأسر الفلاحية في الريف اليمني تحبب إنجاب عدد كبير من الأبناء لمساعدتها في الأعمال الزراعية.

(11) لمعرفة المزيد، أنظر:

عادل الشرجي، المحددات الاجتماعية للنمو السكاني في اليمن، دراسة سوسيو تاريخية، مركز التدريب والدراسات السكانية جامعة صنعاء، أبريل 2000، ص 10.

(12) الجهاز المركزي للإحصاء، الاستراتيجية الوطنية للسكان 1990-2000، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (306) بتاريخ 21 أغسطس 1991م، مطابع المفضل، صنعاء، أبريل 1992، ص 23.

(13) أحمد صالح علي، زبير عياش نعيم، الانفجار السكاني والتنمية، الحالة اليمنية، مؤسسة السعيد الثقافية، تعز، 1999، ص 73.

(14) الجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية للفترة 1994-2031، صنعاء، 1996، ص 73.

(15) أحمد عبد الصادق، لمحة عن السياسة السكانية في الجمهورية اليمنية، ورقة قدمت لندوة الوحدة اليمنية والمتغيرات العربية والدولية، صنعاء 16-17 يوليو 2000، ص 12.

(16) عادل الشرجي، المحددات الاجتماعية للنمو السكاني في اليمن، دراسة سوسيو تاريخية، مرجع سابق، ص 25-26.

2- انتشار الفقر وقصور شبكة الأمان الاجتماعي، حيث يميل الفقراء إلى إنجاب أكبر عدد من الأبناء بهدف إيجاد مصادر جديدة للدخل من خلال إلحاق الأطفال منذ سن مبكرة في سوق العمل، وقد يساعد ذلك قصور وتدني مستوى خدمات شبكة الأمان الاجتماعي، إذ ينظر أرباب الأسر إلى أن إنجابهم أكبر عدد من الأطفال يمثل أمناً لهم في الشيخوخة.

3- جمود البناء الاجتماعي التقليدي، حيث أن المجتمع التقليدي للبناء الاجتماعي الذي تنعدم فيه فرص الحراك الاجتماعي يؤدي إلى تدني مستويات طموح الأفراد لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، فالأزواج والزوجات يعرفون سلفاً أن أبنائهم سوف يرثون مكانتهم الاجتماعية الحالية، ولا يمكن أن يحققوا حراكاً اجتماعياً صاعداً، وبالتالي فإنهم ينجبون أعداداً كبيرة من الأبناء ولا يهتمون بتوفير خدمات تعليمية وصحية وتدريبية؛ لأنهم يعتقدون أن أبنائهم مهما حققوا من إنجازات فإنهم سوف يضلون في مستويات اجتماعية متدنية.

وفي مناخ معدل النمو السكاني المتسارع هذا تشير الإحصائيات الرسمية أن أكثر من 50% لا تتوفر لديهم مياه شرب نقية، وأن أكثر من 40% من الأطفال دون الخامسة من العمر يعيهم شكل من أشكال سوء التغذية، كما أن نسبة المشاركة الاقتصادية للإناث متدنية وأن نسبة عالية منهم يعملون في المهن الشاقة وذات طابع مؤقت وموسمي بأجور دون مستويات القيمة الإنتاجية (17).

خلاصة القول، إن معدلات النمو السكاني المتسارعة في ظل تباطؤ معدلات النمو الاقتصادية، وبطء المتغيرات الاجتماعية للمكونات التقليدية في المجتمع اليمني سوف يندثر بحدوث انفجار سكاني في المجتمع اليمني في السنوات المقبلة إذا ما تم حلها، وبالتالي سينعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي ستصبح مشكلة رئيسية تواجه الاقتصاد القومي اليمني في المستقبل القريب، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود لتخفيض معدل النمو السكاني، وتحقيق أهداف السياسة السكانية التي لا يمكن تحقيقها عملياً بمعزل عن المشاركة الجماعية، فالدولة لا يمكن أن تتحمل أعباء تنفيذ السياسة السكانية وحدها، بل يتطلب مشاركة الأفراد والمؤسسات والمنظمات الغير حكومية والجمعيات الخيرية والشعبية والقطاع الخاص كلهم يتحملون مسؤولية تنفيذ أهداف السياسة السكانية التي ينبغي أن تتضافر كل الجهود في تنفيذها.

رابعاً: مشكلة البطالة:

تكاد تكون الدراسات والإحصائيات المتعلقة بمشكلة البطالة في المجتمع اليمني معدومة، والبيانات عن معدلات البطالة نادرة وغير دقيقة، فالجهات الرسمية لم تستطع حتى الآن تقديم دراسات مستفيضة في هذا المجال، كما أن كثير من الباحثين اليمنيين لم يتناولوا هذه الظاهرة بشيء من التفصيل باستثناء بيانات الجهاز المركزي للإحصاء التي تبحث في البطالة بين القوى العاملة.

وقد ارتبطت مشكلة البطالة في المجتمع اليمني خلال عقدي السبعينات والثمانينات بحركة الهجرة لليمنيين إلى الخارج، فخلال عقدي السبعينات تدفقت أعداد كبيرة من المهاجرين اليمنيين إلى البلدان الخليجية مما أدت تلك الهجرة إلى تقليص حجم المشكلة وضغوطها، وتحقيق توازن نسبي بين عرض وطلب القوة العاملة في المجتمع، غير أنه ومع بداية عقد الثمانينات وتزامناً مع عودة أعداد من المهاجرين اليمنيين من الخارج فقد برزت مشكلة البطالة بصورة نسبية، وأظهرت بيانات تعدادي عام 1986م في الشطر الشمالي سابقاً، وعام 1988م في الشطر الشمالي سابقاً أن معدل البطالة لم يتجاوز 7.2% و 8.9% على التوالي (18).

وقد كانت لعملية انتقال القوى العاملة اليمنية إلى الخارج في تلك الفترة آثار إيجابية على الاقتصاد اليمني، حيث أدى ذلك الانتقال إلى تخفيض معدلات البطالة الظاهرة والمقنعة في البلاد، بالإضافة إلى تزويد العمالة اليمنية بمهارات جديدة ومدربة وبخاصة في الدول الخليجية التي توافرت لديها إمكانيات إدخال التكنولوجيا المتوسطة والعالية، فضلاً عن تقوية التعاون الاقتصادي والفني بين اليمن والدول الخليجية. في المقابل كانت هناك آثار سلبية لعملية الانتقال للقوى العاملة إلى الخارج تجلت مظاهرها في ظهور الاختناقات في سوق العمل لبعض المهن، وشحة في العمالة والتي ساعدت في ارتفاع تكاليف الإنتاج والأجور، الأمر الذي فتح الطريق أمام تدفق القوى العاملة الأجنبية لسد العجز الحاصل في سوق العمل، وبالتالي ساهمت على استنزاف العمالات الصعبة من البلاد (19).

وعقب تحقيق الوحدة اليمنية بدأت مشكلة البطالة تتصاعد وتتفاقم يوماً بعد يوم، واستمرت معدلات البطالة في ارتفاع مستمر، حيث أظهرت نتائج التعداد العام عام 2004م أن نسبة البطالة بلغت 16.3% من إجمالي قوة العمل البالغ عددهم 4.1 مليون فرد، تتركز معظم هذه القوة في الريف بنسبة 69%، بينما الحضر بنسبة 31% (20).

(17) الجهاز المركزي للإحصاء، الاستراتيجية الوطنية للسكان، 1990-2000، مصدر سابق، ص 16-17.

(18) عبدالله هزاع، السكان وخصائص القوة العاملة، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية، صنعاء، 26-29 أكتوبر 1991م، ص 53.

(19) نفس المرجع السابق، ص 54-56.

(20) الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت لعام 2004، مرجع سابق، ص 74.

وفي دراسة للبنك الدولي أشارت أن معدلات البطالة في اليمن مرتفعة وبنسبة أكبر من معدلات الإحصائيات الرسمية، حيث تتراوح ما بين 25-35%(21)، في حين رأى أحد الباحثين أن هذه النسبة لا تتناسب مع ما يشاهد في الواقع اليمني، فإنها نسبة عالية تنذر بالاقتراب من كارثة اجتماعية وسياسية محققة(22).

وهناك جملة من الأسباب ساهمت في تفاقم مشكلة البطالة في المجتمع اليمني، من أهمها:

- 1- تدفق أعداد هائلة من العمالة اليمنية أثناء أزمة الخليج الثانية، حيث تعد هذه الأزمة التي وقعت في أغسطس عام 1990م أحد أهم الأسباب الرئيسية لتفاقم مشكلة البطالة، فقد قدرت الإحصائيات الرسمية أن عدد العائدين من الخارج أثناء الأزمة وصل إلى نحو 731 ألف شخص، منهم 318.560 نشطين اقتصادياً وبنسبة 43.5% من إجمالي العائدين(23)، الأمر الذي أضافت تلك الأعداد الهائلة إلى زيادة محسوسة في عرض القوى العاملة في السوق اليمنية وضغوطات اقتصادية أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة بصورة كبيرة في المجتمع اليمني.
 - 2- التزايد المستمر في معدلات النمو السكاني والذي يعد سبباً آخر من أسباب تزايد معدلات البطالة في المجتمع، حيث أظهرت نتائج التعداد العام في عام 1994م أن حجم القادرين على العمل الذي تتراوح أعمارهم ما بين 15-64 سنة حوالي 6.7 مليون نسمة بنسبة 64% من إجمالي السكان، وبلغ عدد النشطين اقتصادياً حوالي 3.5 مليون نسمة(24)، وقد ارتفع حجم القادرين على العمل ليصل في تعداد 2004م إلى حوالي 10.1 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي 5.2% يفوق معدل النمو السكاني البالغ 3.5%، وبلغ عدد النشطين اقتصادياً 4.1 مليون نسمة خلال نفس العام(25)، الأمر الذي يوضح أنه يدخل في سوق العمالة اليمنية فوج جديد من الباحثين عن العمل يتراوح ما بين 180-200 ألف عامل سنوياً وبنسبة 5% من القوى العاملة، مما يساهم في تزايد معدلات البطالة بصورة مستمرة في المجتمع اليمني.
 - 3- الاختلال في الهيكل التعليمي، وإعطاء الدولة أولوية خاصة للتعليم الجامعي دون التعليم الفني والمهني، حيث ساهم هذا الاختلال والتوجه إلى وجود نقص شديد في خريجي التعليم الفني والمهني أدى إلى حدوث اختناقات في سوق العمل من ناحية، وإلى حدوث بطالة بين خريجي التعليم الجامعي من ناحية أخرى.
- ففي ظل محدودية القطاع الخاص في توفير فرص عمل لخريجي الجامعات اليمنية، فقد تزايدت أعداد الطلبة الخريجين من النظام الجامعي، حيث أشارت إحدى الإحصائيات الرسمية أن حوالي 54% من خريجي الجامعات في العام الدراسي 2006/2005م ظلوا عاطلين وبدون عمل، ولم تستطع الدولة توفير فرص العمل لهم، وأصبحت تخصصاتهم لا تلبي احتياجات التنمية، كما أن العديد من الطلبة ابتعدوا عن الدراسة وانخرطوا في إطار قوة العمل، بسبب تدهور حالتهم المعيشية لانخفاض دخولهم الحقيقية في مواجهة الارتفاع المستمر في الأسعار نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتبعتها الحكومة اليمنية والتي هدفت إلى تقليص حجم الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية التي تستوعب عمالة معينة، وزادت من النفقات الاستهلاكية، وبالتالي ساهمت في انتشار البطالة وتزايد معدلات نموها(26).
- إن هذا النوع من التعليم الجامعي يفتقر للعديد من التخصصات التي تؤدي إلى وجود مخرجات تلبي متطلبات السوق والمهن الجديدة المرتبطة بالتغيرات والتوجهات الاقتصادية والمشجعة للأنشطة الاقتصادية الخاصة في جميع المجالات المختلفة، وهذا ما أكدته أحد الباحثين اليمنيين في دراسة حول إشكالية عدم التناسب بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والتي تعد من أصعب المشكلات التي تواجه عملية إدارة وتنمية الموارد البشرية في اليمن، وإن ارتباط هذه الإشكالية يرجع إلى أمرين(27):
- الأمر الأول: متصل بالسيارات التعليمية التي اتبعت والتي افتقرت ولفترة طويلة من الزمن للنظرة المستقبلية والبعد الاستراتيجي، والتي أنتجت نظاماً تعليمياً هشاً وضعيفاً وبكل مكوناته، وكانت النتيجة وجود مخرجات تعليم غير مناسب مع الواقع ومتطلباته من الكفاءات العلمية المطلوبة الملبيه ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.

World Bank, Republic of Yemen: Humen: Humen Resources Sector Study, 2006, (21) washinton D.C

(22) عبدالرحمن البيضاني، ظاهرة البطالة ونظرة خاصة عن اليمن، في كتاب دراسات في الاقتصاد اليمني، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1996، ص 351.

(23) الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية لحصر المغتربين بعد 1990/8/2، صنعاء، أكتوبر 1991، ص 6.

(24) الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام في عام 1994، مصدر سابق، ص 47.

(25) الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمنشآت 2004، مرجع سابق، ص 44.

(26) الجهاز المركزي للإحصاء، مسح ميزانية الأسرة للعام 2005، 2006، ص 26.

(27) فؤاد راشد عبده، اليمن: إدارة الموارد البشرية الواقع والتحديات، المجلة الاقتصادية، إصدارات وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، صنعاء، العدد 26، 2000/8، ص 48.

- الأمر الثاني: مرتبط بالخصائص التاريخية للتنمية وسوق العمل، ومن أبرز هذه الحقائق الاعتماد على الزراعة وغلبة القطاع الزراعي على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، واعتماد هذا القطاع على مدخلات وتقنيات وأساليب إنتاجية مختلفة ليست بحاجة إلى قوة عمل متوسطة أو عالية التأهيل والكفاءة، بالإضافة إلى اتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والسوق التقليدية والحديثة، كل هذه العوامل ساعدت على عدم الاهتمام بالتعليم والنظر إلى تنمية الموارد نظرة مستقبلية، وأبرزت العديد من المظاهر التي جعلت أمر تكييف عملية وتنمية وإدارة الموارد البشرية وفق الاحتياجات المطلوبة أمراً بالغ الصعوبة.

4- تدفق العمالة الأجنبية الوافدة إلى اليمن وقبولها العمل بأجر أقل مقارنة بالعمالة اليمنية والتي تساهم في زيادة مشكلة البطالة في المجتمع، فعلى الرغم من تأثير هذه العمالة الوافدة بالتطورات الاقتصادية وخاصة بعد أزمة الخليج الثانية وعودة أعداد كبيرة إلى أوطانها وخاصة حاملي الجنسية المصرية والذين كانوا يعملون بشكل كبير في قطاع التعليم، إلا أن أعداد العمال الأجانب تزايد بشكل مستمر، حيث قدرت الإحصائيات الرسمية أن عدد هذه العمالة الوافدة بلغ (44.511) فرد في عام 2008م (28)، الأمر الذي أدى ذلك التدفق للعمالة الأجنبية إلى تضيق فرص العمل على العمالة اليمنية بالرغم أن معظم هذه العمالة الوافدة تعمل في أعمال وحرف بسيطة يستطيع العامل اليمني أن يقوم بها. وفي دراسة قامت بها الأمم المتحدة أوضحت أن حجم البطالة المقنعة في اليمن تصل إلى نحو 33% من إجمالي العاملين في القطاع الحكومي والعام (29)، في حين أشار تقرير التنمية البشرية في اليمن أن نسبة الموظفين الذين تستخدمهم فعلياً الأجهزة الحكومية لا تتجاوز سوى 20% فقط من إجمالي العاملين في هذه الأجهزة (30).

إن مشكلة البطالة في المجتمع اليمني تتفاقم يوماً بعد يوم، ولا يبدو في الأفق القريب ما يحول دون تفاقمها، وأن احتمالات حلها في المدى القصير والمتوسط تبدوا ضئيلة من خلال استقراء الباحث، فعلى الرغم انجلاء غبار حرب الخليج الثانية مازالت الأبواب مؤصدة بوجه استقبال العمالة اليمنية في أسواق دول الخليج، وبالتالي بقاء مشكلة رئيسية تواجه الاقتصاد القومي اليمني لسنوات عديدة في المستقبل، الأمر الذي يتطلب معالجة هذه المشكلة من خلال وضع خطة اقتصادية مناسبة تهدف إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية كثيفة العمالة كالزراعة والصناعة والإنشاءات والسياحة والإنتاج السمكي وغيرها.

فالزيادة في استثمارات القطاع الزراعي يعد مصدراً أساسياً للغذاء ومجالاً واسعاً لاستيعاب العمالة، طالما أن اليمن تمتلك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وخاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية وبالذات في منطقة حضرموت الغنية بالتربة الخصبة والمياه، وبالتالي ستعمل على الحد من هجرة القوى العاملة من الأرياف إلى المدن من الباحثين عن فرص عمل، بالإضافة إلى ذلك يمكن التوسع في مجال الاكتشافات النفطية وتنفيذ العديد من المشاريع المرتبطة بالنفط والغاز والذي سيكون له مردود اقتصادي كبير، ويخلق فرص عمل عديدة للأيدي العاملة اليمنية، فضلاً عن تحسين دور البنوك وتوفير الحوافز الاستثمارية لأصحاب رؤوس الأموال عن طريق تقديم التسهيلات المصرفية، وتخفيض معدلات الفوائد على القروض التي تعمل على إقامة مشروعات تستوعب عمالة كثيفة.

وتبقى العلاقات السياسية الإيجابية مع الدول العربية بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة، وخصوصاً بعد الانفراج النسبي في علاقة اليمن بدول الخليج، وترسيم الحدود النهائية مع سلطنة عمان في عام 1995، والمملكة العربية السعودية في يونيو عام 2000، هي الوسيلة الناجحة لجذب الاستثمارات وتحقيق نتائج اقتصادية إيجابية مع تلك الدول تساعد اليمن على إيجاد أسواق عمل للعمالة اليمنية في المجال الإقليمي والدولي، لاسيما أن هذه العمالة اليمنية ستبقى هي الميزة والمحترفة في ميادين العمل كافة إذا ما قورنت بالعمالة الآسيوية التي تغزو الأسواق في الدول الخليجية، بالإضافة إلى ذلك ينبغي على الحكومة اتخاذ التدابير والإجراءات التي من شأنها تحفيز الهجرة الخارجية بصورة أفضل من ذي قبل.

إن معالجة مشكلة البطالة لا يمكن أن تنحصر في الإجراءات التي تقوم بها الدولة لاحتوائها، بل يتطلب مشاركة كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الخاص، والمنظمات الغير حكومية والمجتمع المدني، والشرائح الاجتماعية الأخرى، باعتبار هذه المشكلة تؤثر في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع اليمني.

خامساً: المشكلة المائية:

تعتبر المياه ركن أساسي من الأركان التي تهيب الظروف الملائمة للحياة واستمرارها، فلا يمكن الاستغناء عنه، حيث ذكرها القرآن الكريم بقوله تعالى [سورة نون: 31]. وتعتبر اليمن من ضمن البلدان الفقيرة مائياً، حيث وأن مواردها المائية محدودة جداً، فمعدل نصيب الفرد من المياه لا يتجاوز 11% من نصيب الفرد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا يصل إلى 2% من معدل نصيب الفرد في العالم، كما أن اليمن تفتقد إلى وجود مصادر مائية سطحية

(28) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام 2008م، ص 104-161.

(29) الأسكوا، العمالة العائدة والتعديل في دول الاسكوا، وقائع اجتماع الخبراء في دول التعطيل في دول الأسكوا، عمان، 26-29 يوليو 1993، 1994، ص 428.

(30) وزارة التخطيط والتنمية، اليمن تقرير التنمية البشرية للعام 1998، مصدر سابق، ص 2.

(31) سورة الأنبياء، الآية: 30.

دائمة ومتجددة "أنهار وينابيع" ومعدل سقوط الأمطار في البلاد يعد من أقل المعدلات في العالم حيث تتراوح معدل سقوطه السنوي ما بين 50-1200 ملم (32).

وفي ظل محدودية الموارد المائية تلك، فإن اليمن تواجه مشكلة وأزمة مائية حقيقية تجعلها من أهم المشكلات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في اليمن مستقبلاً. وهناك تبرز العديد من الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة المياه في اليمن تكمن أهمها في استخدامات القطاع الزراعي والذي يستحوذ على 93% من إجمالي المياه المستخدمة، حيث تشكل زراعة القات حوالي 30% من جملة المياه المستخدمة في الزراعة، كما أن وسائل الري المستخدمة الآن في الزراعة تعد من أهم الأسباب الرئيسية في تفاقم الأزمة نتيجة أن المياه الجوفية التي يتم ضخها للاستخدامات المختلفة أكثر من المياه التي تغذى بها الأحواض المائية، فالسنوات الماضية لم يحدث فيها تطوير ملموس لنظم الري وترشيد استهلاك المياه، أو على الأقل الحد من استهلاكها بمعدلات تفوق معدلات تغذية مخزون المياه الجوفية، واستمر استنزاف المياه الجوفية وتدني نوعيتها وتزايد الخلل في الميزان المائي (33).

ولا يمكن نسيان أثر النمو السكاني المتسارع في تفاقم المشكلة المائية، والذي يؤدي إلى تزايد الطلب على الماء يوم بعد يوم، وبالتالي يقلل من نصيب الفرد من المياه سنوياً، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه عمليات التبيد الناتج عن الاستغلال الغير اقتصادي لها، وزيادة الفوائد المائية الغير منظورة في ظل غياب السياسات الحكومية المنظمة لاستثمارات المياه، وعدم توفر الوعي لمستهلكي المياه بأهمية هذه الثروة.

وأظهرت مشكلة المياه آثار وانعكاسات اقتصادية واجتماعية عديدة مباشرة وغير مباشرة، فقد أضرت بقطاع الإنتاج الزراعي والحيواني والنباتي وأثرت على إنتاجيته، وأدت إلى ارتفاع التكاليف الاقتصادية، وإعاقة مشروعات التنمية الحضرية والصناعية، وأظهرت بوضوح عدم عدالة توزيع واستخدام المياه، كما تسببت المشكلة في ظهور خلافات ونزاعات اجتماعية حادة في كثير من مناطق اليمن لندرة المياه في تلك المناطق (34).

وقد طرح البنك الدولي مسألة إدارة الطلب على المياه كأحد الحلول المهمة لمشكلة المياه، تتمثل في التعامل مع المياه كسلعة تجارية يجب أن يتم تسعيرها بقيمتها الحقيقية في السوق مع توفير الأنظمة والهيكل الإداري لإدارة المياه بكفاءة أفضل (35)، ولكن عند النظر لهذا الطرح لابد من إدراك أن قوى السوق والعرض غير كافية لإدارة المياه في اليمن وتوزيعها لسبب بسيط أن الأحواض المائية ستضرب في غضون سنوات قليلة إذا استمر التوسع في زراعة محصول القات والمحاصيل الأخرى التي تعتمد على المياه الجوفية؛ لأن قيمة المياه المستخدم لزراعة القات مثلاً تساوي عدة أضعاف قيمته في زراعة المحاصيل الأخرى كالحبوب والبقوليات والخضروات والفواكه، لذا فإن مسألة التدخل الحكومي بواسطة القانون والأنظمة والحوافز يعد ضرورياً للحد من استنزاف الموارد المائية.

وهكذا نرى أن مشكلة المياه بأبعادها وأسبابها وانعكاساتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة تؤكد بأن اليمن تعيش مشكلة وأزمة مائية حقيقية وحادة قد تسبب في مشكلات متعددة في غاية الخطورة على المدى القريب والطويل إذا لم تتخذ الإجراءات والتدابير العاجلة والمدروسة لمعالجتها.

إن الصورة القائمة للوضع المائي في اليمن التي وصلت إلى حد الأزمة يتطلب الاهتمام بهذه المشكلة بشكل أكبر، والنظر إليها بشيء من الجدية لإيجاد البدائل المناسبة لمعالجة هذه المشكلة من خلال التوسع في بناء السدود المائية التي ستعمل على تجميع مياه الأمطار والسيول، وبالتالي تغذية المياه الجوفية في البلاد، بالإضافة إلى إشراك المواطنين في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمياه، وحثهم على تغيير أنماط سلوكهم تجاه استخدام المياه، فالمشكلة تتطلب تضافر الجهود من قبل الحكومة والمواطنين جميعاً للحد من خطورة هذه المشكلة والتي تتفاقم يوماً بعد يوم.

سادساً: المشكلة (الفجوة) الغذائية: اليمن كغيرها من الدول النامية تعاني من فجوة غذائية (36) يمكن تلمسها عن قرب من خلال التركيز على محصول القمح والذي يمثل سلعة كبيرة للمواطن اليمني ويشكل ما يقارب من 75% من النمط الغذائي للمستهلك (37).

(32) المجلس الاستشاري، الوضع المائي في الجمهورية اليمنية، وثائق ندوة الموارد المائية التي أقامها المجلس الاستشاري بالتعاون مع الهيئة العامة للموارد المائية، صنعاء، أكتوبر 1997، ص 11.

(33) ناصر العولقي، أزمة المياه واستراتيجية معالجتها في اليمن، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد 19، يناير – مارس، 2000، ص 7.

(34) فؤاد راشد عبده، اليمن مشكلة المياه وأهمية صدور قانون الموارد المائية، المجلة الاقتصادية، إصدارات وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، صنعاء، العدد 16، مارس 2000، ص 79.

(35) البنك الدولي، نحو استراتيجية للمياه في اليمن، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد 12، أبريل – يونيو 1998، ص 131.

(36) يقصد بالفجوة الغذائية: العجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية والتي يتم تأمينها للاستيراد من الخارج.

(37) يعتبر القمح والسلع المشتقة منه من أهم العناصر المكونة للنمط الغذائي في اليمن، حيث بلغ متوسط نصيب الأسرة الشهري من القمح والدقيق حوالي 100 كجم، ويتراوح الاستهلاك من الذرة الرفيعة والدخن والأرز والذرة الشامية من 1.5 كيلو جرام إلى 8.7 كيلو جرام، والاستهلاك من البقوليات 0.27 كيلو من الفاصوليا إلى 0.63 كيلو جرام من الفول. لمعرفة المزيد أنظر:

الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة 1998م، صنعاء، يونيو 1999، ص 77-90.

وقد بلغ الإنتاج المحلي من محصول القمح حوالي 139 ألف طن عام 2008م، وبلغ الاستهلاك المحلي من نفس المحصول حوالي 1.9 مليون طن في نفس العام(38)، الأمر الذي يوضح مدى الاختلال الخطير في جانب الإنتاج والاستهلاك المحلي في أهم السلع الغذائية، وبالتالي مدى اتساع الفجوة الغذائية، ومن ثم اللجوء لتغطية هذه الفجوة من خلال الاستيراد من الخارج.

وقد عرفت اليمن القمح المستورد في النصف الثاني من القرن العشرين وبالتحديد عام 1959، حيث تلقت أول شحنة قمح قدرها 14 ألف طن كهدية من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم توالى شحنات القمح والدقيق على شكل هبات وبأسعار رخيصة من الحبوب استمر اليمنيون في الاعتماد على القمح المستورد من ذلك الوقت كمصدر رئيسي في غذائهم حتى بلغت واردات القمح والدقيق حوالي 800 ألف طن في عام 1990م، ثم توالى القفزات بهذه الاتجاه حتى وصل إجمالي الاستيراد من هاتين المادتين ما يقارب المليون والنصف طن في عام 1999م(39).

وقد بلغت قيمة الواردات من القمح والدقيق حوالي 3.5 مليار ريال في عام 1995م، وأخذت في التزايد سنة بعد أخرى حتى وصلت إلى ما يقارب 25 مليار ريال في عام 1999م، وإذا ما أضفنا قيمة الواردات من السلع الغذائية الأخرى كالأرز 6.5 مليار ريال، والسكر 12 مليار ريال، واللحوم والدواجن 12 مليار ريال، فإن إجمالي فاتورة الغذاء التي تدفعها اليمن لأهم السلع الغذائية تصل إلى ما يقارب 56 مليار ريال، أي أن اليمن تدفع 153 مليون ريال يومياً مقابل فاتورة غذاء(40).

وهذا يبين لنا مدى ضخامة الإنفاق على الاستيراد الغذائي، وما يترتب عليه من أعباء على ميزان المدفوعات ويستنزف نسبة كبيرة من متحصلات البلاد من العملات الصعبة، وبالتالي يوضح مدى تبعية اليمن للعالم الخارجي في استيراد ما يلزمه من سلع.

ويرى الباحث أن استمرار اليمن في الاعتماد على القمح المستورد كمصدر رئيسي في غذاء السكان يعد أمراً خطيراً على الاقتصاد القومي اليمني، فاليمن لا تستطيع أن تتحمل الفاتورة المتزايدة لهذه السلعة في ظل الوضع المالي والإمكانيات الاقتصادية المتاحة، والملاحظ أن النفط يساهم بدرجة رئيسية في تمويل احتياجات البلاد من السلع الغذائية، حيث تشير إحدى الدراسات الاقتصادية أن قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية تستنزف ما يقارب 53% من حصة الدولة من النفط(41)، وهذا يعتبر نسبة كبيرة بالنظر إلى احتياجات البلاد الكبيرة في تمويل مشاريع التنمية وتطوير البنية التحتية للاقتصاد اليمني، خاصة إذا ما علمنا أن النفط مورد قابل للنضوب وتتأثر أسعاره بالتذبذب في الأسواق الدولية من وقت لآخر، الأمر الذي ستصبح مشكلة الغذاء إذا ما استمرت على هذا الوضع مشكلة اقتصادية كبيرة تواجه الأمن الغذائي اليمني في المستقبل.

وتبرز جملة من الأسباب لنشوء الفجوة الغذائية في اليمن من أهمها التزايد المتسارع للسكان بمعدلات عالية تفوق حجم الطاقة الإنتاجية، وهجرة العمالة الزراعية وما يترتب عليه من ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى التغيرات الكبيرة التي حصلت في اليمن خلال العقود الثلاثة الماضية والتي أدت إلى إحداث تغير كبير في نمط الاستهلاك الغذائي للسكان نتيجة للتطور الذي حصل لوسائل الاتصالات وعودة المهاجرين الذين يحملون عادات جديدة من أنظمة غذائية للبلدان التي زاروها والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات الغذائية مما ساعد على زيادة الفجوة الغذائية في اليمن(42).

إن التغلب على الفجوة الغذائية القائمة بين الإنتاج والاستهلاك تعد من أهم التحديات التي تواجه اليمن في المستقبل، فالصورة الحالية للأمن الغذائي اليمني لا يعكس وضعاً طبيعياً، واستمرار اليمن في تبعيتها للعالم الخارجي في استيراد السلع الغذائية الرئيسية سوف يتيح للدول المتقدمة اقتصادياً والمنتجة لهذه السلع من استخدام الغذاء كسلاح أو ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية لتنفيذ مصالحها في المنطقة والعالم.

سابعاً: مشكلة التهريب (الاقتصاد الخفي): يعتبر التهريب ظاهرة عالمية توجد في جميع الدول المتقدمة والنامية بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة، ويقصد بالتهريب الإدخال الغير مشروع للسلع الأجنبية عبر أشخاص من خلال المنافذ الرسمية والغير رسمية بطرق غير مشروعة دون سداد الضرائب والرسوم المستحقة قانوناً(43).

(38) وزارة الزراعة والري، كتاب الإحصاء الزراعي للعام 2008، صنعاء، مايو 2009، ص 124-133.

(39) ناصر العولقي، حميد الخفاجي، مستقبل الاكتفاء الذاتي في زراعة الحبوب في الجمهورية اليمنية، ورقة قدمت إلى ندوة حسن اليمن في ظل المتغيرات المحلية والدولية، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، 23-25 أكتوبر 2000، ص 9.

(40) لمعرفة المزيد أنظر:

حسن أحمد شرف الدين، أثر اتفاقيات التجارة الدولية على مستقبل الأمن الغذائي اليمني، ندوة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات الدولية، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، 23-25 أكتوبر 2000، ص 20.

(41) نفس المرجع السابق، ص 13.

(42) ناصر العولقي وحميد الفخاجي، مرجع سابق، ص 26.

(43) عبدالواسع أحمد مقبل، صباح شرف، الاقتصاد اليمني ومعوقات إصلاحه، ورقة قدمت إلى ندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، صنعاء، 11-13 نوفمبر 2000، ص 8.

وظاهرة التهريب في اليمن أصبحت ظاهرة مركبة تعكس حالات الخلل في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية، وبالتالي فإنها تشخص كقضية لها علاقة بالأمن القومي اليمني.

وقد تنامت هذه الظاهرة بشكل كبير بعد تحقيق الوحدة، وأصبحت أكثر انتشاراً في البلاد، فهناك مجموعة من الأشخاص يقومون بتهريب أعداد هائلة من السلع المهربة سواء من السلع الكمالية أو شبه الكمالية، ولم يقتصر التهريب على هذه السلع، بل امتد ليشمل السلع الغذائية والمنتجات الدوائية والعلاجية، والعملات والمعادن النفيسة والسيارات والسبائك الذهبية وغيرها من السلع التي تدخل السوق اليمنية عبر منافذ التهريب البرية والبحرية على نحو شملت معظم محافظات الجمهورية، وقد بلغ عدد المنافذ التي تعبر منها السلع المهربة إلى حوالي 95 منفذاً(44).

وتنتشر العديد من الأسواق والمراكز التي تستقبل السلع المهربة، حيث بلغت حوالي (23) سوقاً ومركزاً منتشرة في محافظات الجمهورية وخاصة في صنعاء وحجة والحديدة وتعز ومأرب، كما أن هناك أسواق لا تكون معلومة لأجهزة الدولة؛ لأن التهريب (الاقتصاد الخفي) يمارس بصورة خفية بعيداً عن الأجهزة الرقابية والجمركية، فضلاً عن بعض التهريب لا يتطلب أسواق من الناحية المكانية كتهريب العملة إلى خارج الدولة(45).

وقد أشارت إحدى الدراسات الاقتصادية أن حجم السلع والبضائع المهربة لا تقل عن 25% من حجم التجارة الرسمية في عام 1998، حيث بلغ حجم التجارة الرسمية (الواردات السلعية) وفقاً للإحصائيات حوالي 280 مليار ريال في نفس العام، أي أن حجم الأموال التي تنجس نحو نشاط التهريب تصل إلى حوالي 70 مليار ريال(46).

وهناك جملة من الأسباب التي ساهمت في بروز ظاهرة التهريب في اليمن واستفحالها يوماً بعد يوم، من أهمها(47):

- 1- الأرباح الطائلة التي يجنيها المهربون، وكذلك المتساهلين من موظفي أجهزة الدولة في عملية دخول البضائع المهربة في ظل غياب القوانين واللوائح الرادعة للمهربين.
- 2- سهولة الحركة عبر الحدود البحرية والبرية واتساعها، وعدم الرقابة على المناطق المحتملة للتهريب على الحدود، وتورط بعض القبائل المتاخمة للحدود أو بالقرب منها في حماية المهربين وعمليات التهريب، وتعاونهم مع قوى خارجية ترغب في تدمير الاقتصاد الوطني.
- 3- الانفلات الإداري والأمني وتعدد الإجراءات الجمركية، وعدم تعامل أجهزة الضبط في المناطق الحدودية مع التهريب كظاهرة خطيرة تهدد اقتصاد البلاد بسبب جهل أو لمصلحة أو لانتفاع شخصي.
- 4- عدم توفر الدراسات والبيانات عن ظاهرة التهريب وتقدير حجم التجارة المهربة والعائدات التي يحصل عليها المهربون، وكذا تقدير حجم الخسائر المترتبة على الاقتصاد الوطني، وضعف التوعية الكاملة بأضرار التهريب على أفراد المجتمع وحياتهم.
- 5- عدم الاهتمام بالاتفاقيات التجارية الثنائية والاتفاقيات الأخرى المتمثلة في تبادل المعلومات ومكافحة التهريب بين البلدان.

ولا يخفى أن للتهريب أضرار اقتصادية واجتماعية وصحية كثيرة، يمكن إيجاز بعض منها في الآتي:

- 1- حرمان خزينة الدولة لأحد أهم مصادر الإيرادات العامة والمتمثلة في الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المهربة التي تصل إلى ملايين الريالات، مما يضعف من قدرة الدولة على عمليات التوسع في الإنفاق العام والقيام بالاستثمارات العامة وتوفير خدمات التعليم والصحة(48).
- 2- الإخلال بشروط المنافسة في غير صالح السلع المنتجة محلياً أو السلع المستوردة بصورة قانونية، وبالتالي تكون المحصلة النهائية هي تدمير القطاع الصناعي الوطني والاستثمار بشكل عام، ويترتب على ذلك إغلاق بعض الصناعات الوطنية وبالذات الناشئة والوليدة نظراً لعدم قدرتها على المنافسة، وهو ما حدث بالفعل، إذ شهد عام 1998 إغلاق حوالي 39 مصنعاً بسبب عدم قدرتها على الاستمرار في الإنتاج(49).

(44) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، اليمن التقرير السنوي لعام 1998، ص28.

(45) نفس المصدر السابق، ص30.

(46) المصدر السابق.

(47) لمعرفة المزيد أنظر:

محمد قحطان، سبل الحد من التجارة غير المشروعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، ورقة قدمت لندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، 11-13 نوفمبر 2000، ص4.

(48) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، مصدر سابق، ص28.

(49) نفس المصدر السابق.

- 3- زيادة معدل البطالة كنتيجة طبيعية لانخفاض مستوى الطاقات الإنتاجية لعدد متزايد من المصانع وإغلاق عدد من المصانع أبوابها، حيث أشارت إحدى الدراسات أن أكثر من 5000 ألف عامل فقدوا أعمالهم خلال الفترة 93-1998، وبالتالي تكون المصلحة تشرد الآلاف من الأسر والدفع بأعداد من الناس إلى قائمة الفقراء في المجتمع(50).
- 4- تنشيط خروج رؤوس الأموال إلى الخارج سواء لشراء السلع المهربة أو القيام بنشاط تهريب معاكس في ظاهرة هروب وتهريب العملة الصعبة إلى الخارج.
- 5- الإضرار بصحة الفرد في المجتمع اليمني، حيث تسبب هذه الظاهرة أضراراً ومخاطر بليغة على المستهلك كون البضائع المهربة لا تخضع للرقابة والفحص الصحي وأغلب البضائع للمواد غير مطابقة للمواصفات والمقاييس وأغلبها غير صالح للاستهلاك الآدمي ومدة صلاحيتها منتهية، مما يعكس سلباً على صحة وحياة الفرد في البلاد. وقد أشارت إحدى الدراسات أن اليمن تستوعب عبر المنافذ البرية والبحرية كميات دوائية تقدر بحوالي 75% من إجمالي كميات الأدوية الداخلة إلى البلاد سنوياً، وهي تساوي ثلاثة أضعاف ما تستورده المؤسسات الرسمية والتي تصل قيمتها إلى مليار دولار في السنة، كما أن 70-80% من الأمراض المنتشرة في اليمن سببها الأدوية المهربة والفاصلة التي يتم تخزينها بطريقة غير صحيحة(51).
- 6- الإضرار بالعلاقات التجارية لليمن مع الدول الأخرى، واختلال الميزان التجاري معها، كون السلع والمنتجات المهربة من بعض البلدان لا تظهر في الميزان التجاري، مما يؤدي إلى فقدان اليمن أي امتيازات أو مساعدات أو تسهيلات تجارية.
- ومن هنا يتضح أنه بالرغم من اتخاذ العديد من القرارات الحكومية واللجان المشكلة والحملات الرسمية الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة، حيث تم إصدار أكثر من 12 قرار على مستوى مجلس الوزراء للمكافحة والحد من التهريب(52)، إلا أن استفحال هذه الظاهرة وتفشيها في المجتمع اليمني يمثل تحدياً كبيراً يواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، كونها ظاهرة تضر كافة أفراد المجتمع دون استثناء، فحجم المعاناة والآثار الناتجة من هذه الظاهرة كفيلاً بأن يهدد في توقف العديد من القطاعات الإنتاجية وخاصة في القطاع الصناعي وقطاع الاستثمار، مما يؤثر سلباً على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يتطلب تشكيل وحدات لمكافحة التهريب من أكفأ العناصر الوطنية المشهود لها بالأمانة والإخلاص، بحيث تقوم برسم الخطط والبرامج اللازمة لمواجهة التهريب بكافة أشكاله وتحديد مواقعها ومراكزها على الحدود اليمنية البرية والبحرية، بالإضافة إلى عقد الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار تتضمن سبل وإجراءات تعاون مشترك في مجال مكافحة التهريب.

ثامناً: ظاهرة الإرهاب:

لا يوجد حتى اليوم تعريف محدد ودقيق لمفهوم الإرهاب إلا أن هناك العديد من التعريفات التي حاول البعض وضعها كإطار للظاهرة في مجملها تتمحور حول كونه اصطلاحاً مستخدماً للإشارة إلى العنف المنظم وتحقيق هدف سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، وبشكل خاص أعمال العنف التي تقوم بممارستها بعض المنظمات السياسية من المواطنين وخلق جو من عدم الأمن، ويدخل في هذا الإطار الأفراد والجماعات والدول التي تسعى إلى تحقيق مكاسب معينة(53).

وبعيداً عن التعريفات المتعددة لهذه الظاهرة وتشابكها مع مفاهيم أخرى كالعنف والإكراه، واختلاط المعايير والمقاييس لتمييز هذا المفهوم عن غيره من الأمراض المعاصرة، والتي لسنا معينين بتناولها، فإن ظاهرة الإرهاب في اليمن لم يعاني منها الشعب اليمني إلا منذ عقد من الزمن، خصوصاً في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث مرت اليمن بجملة من التحديات والمصاعب في إطار تنامي هذه الظاهرة التي تجسدت في أعمال عنف وخطف وتخريب مختلفة قامت بها جماعات متفرقة خارجة عن النظام والقانون أثرت على التنمية والاقتصاد سلباً، وعلى علاقات اليمن الدولية وسمعتها في الخارج.

ومنذ بروز هذه الظاهرة شهدت محافظات اليمن العديد من حوادث التفجيرات التي قامت بها عناصر إجرامية وإرهابية، كان من أبرز هذه العمليات الإرهابية قيام جماعة إرهابية بقتل بعض السياح الأجانب في ديسمبر عام 1998، وقيام جماعة أخرى بتفجير المدمرة الأمريكية (يو.أس.أس. كول) في ميناء عدن 2000، وتفجير الناقلات الفرنسية (ليمبرج) قرب ميناء الضبة بالمكلا في محافظة حضرموت، وغيرها من الأعمال الإرهابية التي هدفت إلى الإخلال والإضرار بالأمن والاستقرار، وضرب الاقتصاد الوطني(54).

- (50) عبده سنان، مخاطر آثار التجارة الغير مشروعة في قطاع الصناعة اليمني، ورقة قدمت لندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، صنعاء، 11-13 نوفمبر 2000، ص 14.
- (51) أحمد النعماني، الادخال الغير مشروع وآثاره السلبية على صحة المواطن، ورقة قدمت لندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، صنعاء، 11-13 نوفمبر 2000، ص 13.
- (52) عبدالواسع أحمد مقبل، صباح شرف، مصدر سابق، ص 26.
- (53) عبد الملك سعيد عبده، الإرهاب والعنف وآفاق السلام في الشرق الأوسط، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد 27، يناير - مارس 2002، ص 19.
- (54) لمعرفة المزيد عن تلك العمليات الإرهابية أنظر:
- الإرهاب في اليمن إلى أين؟، تقرير الحكومة إلى مجلس النواب حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن، إصدارات مجلة 26 سبتمبر، صنعاء، ديسمبر 2002، ص 10-21.

وعلى الرغم من انتهاج اليمن الموحد للنظام الديمقراطي التعددي القائم على أساس مبدأ الشورى والتمسك بمبادئ الدين الإسلامي الحنيف، وأصبح المجال مفتوحاً للتعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والتعبير، والتي تساعد بذلك على ابتعاد هذه الظاهرة الخبيثة على المجتمع اليمني، إلا أن هناك برزت عوامل وأسباب عديدة دفعت بعض هذه العناصر للقيام بعمليات إرهابية داخل اليمن، من أهمها (55):

- أ- الضعف الذي تعاني منه بعض المناهج التعليمية، وضعف مستوى التحصيل الذي يؤدي إلى سهولة التفرير بالشباب الذي لا يجدون من يشبع حاجتهم من المعرفة الدينية وفقاً لمقتضيات الدين الإسلامي الحنيف ومقاصده السمحاء.
- ب- أسباب فكرية وعقائدية مغلوطة تقوم على عدوانية النفوس والتطرف والتعصب الأعمى.
- ج- استغلال الأجواء السياسية الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير عن الرأي من قبل بعض الجهات لتحقيق مآربها ومصالحها التي تتنافى مع المصلحة الوطنية، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى ذاتية سياسية أو اقتصادية أو فكرية داخلية أو خارجية والتي تدفع بالعناصر المغرر بها والمتطرفة للقيام بالعمليات الإرهابية.

وقد ألفت هذه الظاهرة بظلالها القاتمة على عملية التنمية في اليمن، وألحقت أضراراً فادحة في جميع المجالات المختلفة وعلى رأسها المجال الأمني والمجال الاقتصادي، ففي المجال الأمني ساهمت العمليات الإرهابية في تقويض وتهديد الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي والوطني من خلال إحداث الدمار والتخريب وإزهاق النفوس البريئة من ضحايا العمليات الإرهابية، ونشر الخوف والرعب والجريمة في المجتمع، بالإضافة إلى تحميل الدولة أعباء وتكاليف مالية إضافية تمثلت في زيادة تكلفة الحملات العسكرية والأمنية التي تتحرك لمتابعة خاطفي الأجانب ومطاردتهم ومحاصرتهم والقبض عليهم، فضلاً عن زيادة قوات الأمن والمعدات اللازمة له في الموانئ الهامة من أجل حماية السفن التجارية الداخلة إلى موانئ اليمن والعبارة من تعرضها لأي أعمال إرهابية وغيرها من الأعباء المالية التي كلفت الدولة اعتمادات إضافية كبيرة كانت ستوظف في مجالات التنمية وتطوير المناطق النائية التي مازالت تفتقر للكثير من المشاريع الخدمية (56).

أما في المجال الاقتصادي، فقد ألحقت الأعمال الإرهابية خسائر كبيرة بأداء القطاعات الاقتصادية، وما نتج عن ذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادي في البلاد، ففي القطاع السياحي تضررت المنشآت السياحية نتيجة توقف الأفواج السياحية وإلغاء من الحجوزات، وتم إغلاق العديد من الفنادق والوكالات السياحية، ومكاتب خدمات السفر والسياحة، وتسريح أعداد كبيرة من الموظفين والعاملين في المنشآت السياحية (57).

وفي قطاع النقل أثرت العمليات الإرهابية تأثيراً كبيراً في النشاط الملاحي في مختلف الموانئ اليمنية، حيث قامت بعض الشركات الملاحية التي كانت تستعمل ميناء عدن كمحطة توزيع للمنطقة بالانتقال إلى موانئ "دبي، وجيبوتي، وجدة"، وذلك نتيجة زيادة أقساط التأمين على البواخر والبضائع الواسلة إلى الموانئ اليمنية والتي وصلت إلى نسبة 300% تحت مسمى مخاطر الحرب. وقد قدرت الخسائر في هذا القطاع بحوالي 15 مليون دولار شهرياً (58).

أما بالنسبة لقطاع الاستثمار، فكان من أكثر القطاعات تضرراً بالعمليات الإرهابية، فقد أحجمت بعض الشركات الاستثمارية وأصحاب رؤوس الأموال عن تنفيذ مشاريع استثمارية مسجلة، كما عزف البعض عن التفكير في الدخول في استثمارات جديدة، وتناقص حجم رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي إلى 34% والقطاع الزراعي 25%، والخدمي 22% والسياحي 47%، وبلغت التكلفة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية التي لم تنفذ بحوالي 446 مليون دولار، وانخفضت القدرة الاستيعابية لتشغيل العمالة اليمنية لعدد 4360 عاملاً، كما تضرر مشروع المنشآت السياحية في جزيرة زقر في البحر الأحمر البالغ تكلفته 500 مليون دولار، والذي كان سيستوعب أكثر من 3000 عامل، وقد قدرت حجم الخسائر الإجمالية في هذا القطاع بحوالي مليار وثمانمائة مليون دولار (59).

ولم تكن البيئة بمعزل عن الأضرار من جراء العمليات الإرهابية، فقد حصلت كارثة بيئية على طول السواحل بمحافظة حضرموت بمسافة تصل إلى 130 كلم من جراء تدفق 150 ألف برميل من النفط الخام من ناقلة النفط الفرنسية "ليمبرج"، نتج عنها تلوث 500 كلم² من المياه السطحية في مدينة المكلا، وتوسعت هذه المساحة إلى سواحل ومناطق أخرى، مما أدى ذلك إلى تهديد الكائنات الحية البحرية، وتأثر الآلاف من الصيادين، خاصة أولئك الذين يعتمدون على الصيد التقليدي في تلك المنطقة باعتبار أن ذلك مصدر رزقهم الوحيد. وقد قدرت الخسائر التي تكبدها الاقتصاد من جراء هذه الكارثة البيئية بنحو 16 مليون دولار منها مليون دولار مقابل تكاليف تنظيف الشواطئ وإعادة تأهيل للحياة الفطرية، وشراء معدات وأجهزة ونفقات إدارية للخبراء والفنيين،

(55) اليمن وظاهرة الإرهاب، إصدارات وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، صنعاء، يناير 2003، ص 16.

(56) نتيجة لتلك العمليات الإرهابية أصدرت بعض الدول الأوروبية تحذيراً لرعاياها من زيارة اليمن، بل قامت بعض الحكومات الغربية بإغلاق سفاراتها وقنصلياتها في العاصمة صنعاء لأكثر من مرة. لمعرفة المزيد انظر:

الإرهاب في اليمن إلى أين؟، مصدر سابق، ص 45.

(57) نفس المصدر السابق، ص 49.

(58) المصدر السابق، ص 55.

(59) المصدر السابق، ص 57.

ومبلغ 15 مليون دولار خسائر قطاع السياحة، فضلاً عن انخفاض عائدات الصادرات السمكية نتيجة للتلوث الذي أصاب منطقة غنية بالموارد السمكية والأحياء المائية ذات المردود الاقتصادي والتجاري، حيث تبين أن 50% من الكميات المسموح باصطيادها قد تضررت (60). ولا يمكن نسيان الأثر السلبي الذي خلفته العمليات الإرهابية على القطاع الرئيسي للاقتصاد وهو النفط، حيث تعرض هذا القطاع للعديد من تقلبات الأسعار وزيادة في رسوم النقل نتيجة تفجير ناقلة النفط الفرنسية "ليمبرج"، مما أدى إلى توقف بعض الشركات عن أعمال التنقيب في القطاعات النفطية، وجعل الكثير من مشتري النفط يتجهون إلى الشراء من مناطق أخرى غير اليمن. ومن هنا نرى أن ظاهرة الإرهاب أصبحت آفة خطيرة تلحق الضرر بكل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، الأمر الذي يستوجب معالجتها وفق رؤية حكيمة تتبناها الدولة ومؤسساتها تقوم على وضع خطط تعليمية وتنقيفية بين شرائح المجتمع اليمني توضح فيه مخاطر هذا الوباء وتعمل على شل حركته، وتجنيف منابع التطرف والتعبئة الخاطئة للشباب، وتحفيز العلماء على تشجيع هؤلاء الشباب على التحاور البناء، ونبذ التطرف والعنف والإرهاب الذي يهدد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

3. المبحث الثاني :سبل معالجة معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

حاولنا في المبحث السابق بيان المعوقات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وهي تحديات عديدة ومتشابكة، تشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد.

وبعد استعراض تلك المعوقات، سوف نحاول التركيز على المقومات التي يمتلكها اليمن الموحد، والتي ينبغي تنميتها وتطويرها والاستفادة منها، غرضنا من ذلك هو بناء اقتصاد قوي متماسك لا تؤثر عليه التحديات والأزمات الداخلية أو الخارجية، ويتصدى بكل قوة لجميع المشكلات والقضايا الأساسية كالتخلف الاقتصادي والاجتماعي، ومظاهر الفقر والجهل والمرض، وغيرها من المشكلات التي يواجهها المجتمع اليمني. ولاشك أن بناء هذا الاقتصاد القوي يحتاج إلى تخطيط سليم وجهد كبير، ومثابرة بصورة مستمرة، لمعرفة جوانب الخلل في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ومعالجتها قبل نشوءها.

إننا في اليمن نحتاج إلى وقفة موضوعية واقعية نراجع فيها أوضاعنا الاقتصادية الداخلية وعلاقنا الاقتصادية، ونحاول أن نفهم من خلالها جيداً الوضع الحقيقي الراهن لاقتصادنا القومي، وأن نفكر في رسم أسس فكر جديد واستراتيجيات أو أساليب عمل جديدة نستطيع من خلالها أن نواجه حلقات التخلف الاقتصادي والاجتماعي (61).

ولهذا السبب فإن الباحث سوف يحاول التركيز في هذا المبحث على تناول المقومات التي تمتلكها اليمن التي إذا ما تم استغلالها جيداً، فإنها ستعمل على دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

ولإيجاد اقتصاد يمني قوي فإنه يحتاج إلى تنمية الموارد والمقومات الاقتصادية، وإيجاد الحلول الممكنة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:

أولاً: تنمية المناطق الحرة (منطقة عدن):

بإعادة توحيد شطري اليمن، ثم دمج الموارد والإمكانات الاقتصادية الشطرية ليتسع حجم السوق المحلية ويصل إلى 22.1 مليون نسمة في عام 2008م، وتزايد طاقات العمل إلى حوالي 10.1 مليون عامل وعاملة، وامتدت الشواطئ الساحلية على البحر الأحمر والبحر العربي إلى أكثر من 2000 كم زاحرة بكميات هائلة ومتنوعة من الموارد السمكية والثروات البحرية، وأصبحت مساحة اليمن أكثر من 555 ألف كم² بدون الربع الخالي، غنية بثروات نفطية كبيرة ومخزون كبير من الغاز الطبيعي ومعادن ثمينة كالذهب والحديد لتشكل بذلك قاعدة قوية من الموارد الطبيعية والاقتصادية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في اليمن.

ولاشك أن الوحدة اليمنية كان لها الأثر الكبير في الاهتمام بالمناطق والموانئ الحرة في اليمن وعلى رأسها ميناء عدن والذي تم إعادة تأهيله بإعلانه منطقة حرة في عام 1991م بعدما أصاب هذا الميناء حالة من الركود في الزمن التشطيري.

ومع البدء في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع المنطقة الحرة وتشغيل ميناء عدن للحاويات في مارس عام 1996م، فإن مجمل الأنشطة والأعمال التي تم تنفيذها في الميناء حتى الآن قد شكلا البدايات الأولى في استعادة الميناء لدوره الإقليمي والدولي كمحطة عبور تجارية دولية، وكرسى للنقلات والسفن البحرية العاملة على خطوط التجارة الدولية، كما ساهمت عملية إنشاء المنطقة الحرة في عدن إلى إدماج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد العالمي من خلال

(60) المصدر السابق، ص 45.

(61) عبدالله المخلافي، "الإطار العام لرؤية اليمن الاستراتيجية 2025"، المجلة الاقتصادية، صنعاء، العدد 27، 2000/9/26، ص 27.

مدينة عدن، بالإضافة إلى تحسين وتطوير البيئة الاستثمارية في اليمن ككل وفي المدينة بدرجة أساسية، فضلاً عن تحقيق تنمية مستدامة وتحسين مستوى المعيشة لأبناء عدن، وحماية وتخطيط البيئة الطبيعية والعمرانية والبشرية في المدينة.

إن تنمية المنطقة الحرة بعدن لتعمل بفاعلية، سيكون لها مردود اقتصادي كبير لليمن، ويمكن أن تلعب دوراً أساسياً في زيادة الصادرات، وفي جذب الاستثمارات الأجنبية مباشرة، وفي خلق وظائف من خلال التوسع في النشاط الصناعي، فالموانئ الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة في سوبك باي في الفلبين، ويانان في إندونيسيا، وجبل علي في دبي، قد ساهمت في زيادة كبيرة في الصادرات والاستثمار والنشاط الصناعي في هذه الدول.

وفي حين تدل التجارب الدولية أن الاستثمارات في هذه المناطق عادة ما تأتي من القطاع الخاص، إلا أن هناك حاجة إلى استثمارات حكومية مكاملة، لخلق ظروف عالمية للصناعة داخل المنطقة الحرة، وذلك من خلال (62):

- إدارة قوية للمنطقة الحرة (تحت سلطة المنطقة الحرة)، والتي يمكن أن تدير أعمالها بشكل شفاف وبطريقة تجارية، وتحتاج هذه الهيئة إلى كادر مؤهل تأهيلاً عالياً يواكب التطورات في الملاحة الدولية.

- توفير بعض الاستثمارات المبدئية لإقامة البنية التحتية الضرورية والمتمثلة في الكهرباء والمياه والطرق ووسائل النقل والتي تلبي احتياجات السفن من الخدمات العامة.

ومن هنا فإنه يتطلب إنشاء إدارة للمنطقة الحرة ذات كفاءة عالية على مستوى دولي، وتزويدها بموظفين من ذوي القدرة على التعامل مع المواضيع المالية والقانونية وتبسيط فرص الاستثمار للمستثمر المحلي والأجنبي، وخاصة مع وجود المنافسة الكبيرة من الموانئ الأخرى التي سبق أن تم توسيعها وتطويرها في المنطقة مثل المنطقة الحرة في دبي.

إن نجاح المنطقة الحرة في عدن مرهون بالقدرة على جذب الاستثمارات وتوظيف المشروعات التجارية والصناعية فيها، وبأن تكون عدن بكاملها منطقة حرة وعلى مراحل، وهو ما يجسد مفهوم القرار السياسي بأن تكون عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن (63).

ومن جهة أخرى، وبما أن طبيعة اليمن الجغرافية والسكانية تهني مناً استثمارياً مناسباً لإقامة أنشطة اقتصادية متنوعة في المناطق المختلفة، فإنه يمكن إنشاء مناطق حرة أخرى في (سقطرى، الحديدية، المكلا) وفق الفرص الاستثمارية الواعدة فيها بحيث تصبح اليمن في إطار توسع المناطق الحرة مركزاً إقليمياً وعالمياً للتجارة والصناعة والاستثمار وأنشطة الترانزيت والتخزين والشحن، وبما يؤمن زيادة الإنتاج والدخل وخلق فرص للعمالة اليمنية.

ثانياً: تنمية مورد النفط والغاز:

كان لتحقيق الوحدة اليمنية الأثر الكبير في تزايد الاهتمام بموارد النفط واستخراجه من باطن الأرض، فبعدما كان عدد القطاعات المنتجة للنفط قبل الوحدة لا تتعدى واحد في مأرب في شمال اليمن سابقاً، فقد ارتفع بعد تحقيق الوحدة ليصل في نهاية عام 1999م إلى خمسة قطاعات إنتاجية في كل من حضرموت وشبوة ومأرب. وبدلاً من الشركتين الأمريكيتين والروسيتين اللتين كانتا تعملان في شبوة ومأرب قبل الوحدة فقد ارتفع عدد الشركات الأجنبية العاملة في القطاعات الإنتاجية إلى أكثر من خمس شركات من مختلف الجنسيات (أمريكية، كندية، عربية، وغيرها)، كما تزايدت عدد الشركات النفطية العاملة في مجال استكشاف النفط من خمس شركات في عام 1990م لتصل إلى 27 شركة في عام 2005م تعمل في حوالي 63 قطاع، كما تطور الإنتاج النفطي ليزداد إنتاج النفط الخام من 2.6 مليون برميل في عام 1986م ليصل إلى نحو 145 مليون برميل في نهاية عام 2005م (64).

ونتيجة لذلك، فإن الاقتصاد اليمني أصبح الآن يتركز بالدرجة الرئيسية على قطاع النفط، نظراً للدور الذي يلعبه في النشاط الاقتصادي ككل، فهو يسهم بما نسبته 29% من الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل أكثر من 90% من صادرات اليمن للعالم الخارجي، ويسهم بحوالي 74% من إجمالي موارد الموازنة العامة للدولة، ويعتبر المصدر الرئيسي لموارد النقد الأجنبي للدولة بأكثر من 50% من متحصلات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات (65).

وعلى الرغم من استفادة الاقتصاد اليمني من هذا المورد الاقتصادي الهام وأهميته في الاقتصاد، إلا أن عائدات النفط حتى الآن لم تستخدم بالكفاءة المطلوبة، إذ أن جزء من عائداتها يوجه للإنفاق الاستهلاكي والمظهري والترفي الحكومي، كما يوجه للإنفاق الاسترضائي للمسؤولين والأعيان، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في تلك العائدات النفطية وتوظيفها في تنمية القطاعات الإنتاجية الرئيسية كالزراعة والصناعة والإنشاءات والسياحة والإنتاج السمكي، وتنمية العنصر البشري اليمني.

(62) أندرسون، اليمن: سياسات تسريع النمو وخلق فرص العمل ودروس من تجربة الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1999، ص 40.

(63) المنطقة الحرة بعدن من الطموح إلى العمل الملموس، المجلة الاقتصادية، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، صنعاء، العدد 20، 22 مايو 2000م.

(64) وزارة النفط والمعادن، إحصاءات النفط والمعادن، صنعاء، العدد الرابع، 2006، ص 4.

(65) المصدر السابق نفسه.

في نفس الوقت يلاحظ مدى ارتفاع نصيب شركات النفط الأجنبية العاملة في اليمن من الإنتاج النفطي المحلي، حيث تصل نسبة حصتها إلى نحو 38.6% من إجمالي الإنتاج المحلي من النفط، وهذا يعني أن جزءاً هاماً من الثروة النفطية يذهب لصالح الشركات الأجنبية، الأمر الذي يتطلب مراجعة الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية لخفض حصتها أسوة بالدول الأخرى(66).

إن الاستفادة الكبيرة التي يجنيها الاقتصاد اليمني من جراء استخراج النفط يتطلب الاهتمام بهذا المورد الاقتصادي الهام وتنميته من خلال زيادة التوسع في الاكتشافات النفطية والبحث والتنقيب عن حقول أخرى من النفط لزيادة الاحتياط النفطي، فما زالت معظم الأراضي اليمنية لم يتم البحث فيها عن النفط بصورة جدية.

وقد أشار تقرير اللجنة المالية في مجلس النواب أنه إذا لم تكن هناك اكتشافات نفطية جديدة فإن جميع الاحتياطيات النفطية في اليمن ستنفذ خلال ثمانية عشر عاماً من الآن، أي بحلول عام 2018، وستنخفض إيرادات البترول وفقاً لتقديرات المؤسسات الدولية إلى 25% مما هي عليه الآن في عام 2005م وإلى 45% في عام 2009م(67).

وإذا كان النفط ذا أهمية بالغة وإيجابية للاقتصاد اليمني، فإن له أيضاً جانباً سلبياً لا يمكن إغفاله، فاعتماد اليمن على إيرادات النفط الذي يعد سلعة قابلة للتذبذب في أسعارها انخفاضاً وارتفاعاً يتأثر بشكل حساس بعوامل خارجية لا سيطرة للاقتصاد اليمني، يعد أمراً خطيراً لا يستهان به يجعل إمكانية تعرض الاقتصاد لأي تغيرات خارجية تكون محفوفة بالمخاطر في المستقبل، وأكبر دليل على ذلك ما حدث في عام 1998م ونشوب الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية التي كانت لها انعكاسات سلبية في انخفاض عائدات الصادرات النفطية، وبالتالي تزايد العجز في الموازنة العامة، وزيادة حدة الاختلال في ميزان المدفوعات.

وقد كانت مسألة اكتشاف النفط واستخراجه بكميات تجارية بعد الوحدة أحد أهم الأسباب الرئيسية التي دعت العناصر الانفصالية إلى افتعال الأزمة السياسية والقيام بمحاولة الانفصال في عام 1994م، الأمر الذي يتطلب توزيع عائدات النفط على جميع مناطق اليمن بما يسهم في تنميتها وتقدمها، وأن يكون التوزيع عادل لما يخدم تعزيز الوحدة اليمنية، فالتوزيع العادل للثروة وتنفيذ المشاريع الاقتصادية لجميع مناطق اليمن يعد أمراً مهماً لصانعي القرار الاقتصادي والسياسي في اليمن، بحيث لا تكون المشاريع للمناطق الجنوبية وترك المناطق الشمالية وكذلك العكس، الأمر الذي يخلق مجاًلاً واسعاً للتذمر في فئات الشعب، وإنما المطلوب تحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات.

ولاشك أن ازدهار الاقتصادي في اليمن سوف يكون عاملاً مهماً في استمرار الوحدة والاستقرار وتحقيق الرفاه للمجتمع اليمني من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب(68).

أما بالنسبة للغاز، فالاحتياطي الكبير الذي تمتلكه اليمن من الغاز الطبيعي والذي يصل إلى نحو 16 ترليون متر مكعب فالتوقع أن يكون لهذا المورد دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية مستقبلاً، ويعطي فوائد اقتصادية كبيرة على اليمن. فمشروع الغاز الذي تم التوقيع على استثماره في عام 1997م بين الشركة اليمنية للغاز وشركاء من الشركات النفطية العالمية يقدر الطاقة الإنتاجية والتصديرية للمشروع بحوالي 5.3 مليون طن سنوياً من الغاز، بحيث يتم الاستفادة منه لمدة خمسة وعشرين عاماً وابتداءً من عام 2001م، كما سيحقق العديد من المكاسب الاقتصادية الهامة، وعلى الرغم من أهمية هذا المشروع والعائد الكبير الذي سيحققه الاقتصاد اليمني من استثمار الغاز، إلا أن المشروع يواجه العديد من المشكلات، بسبب وجود العديد من العراقيل والصعوبات التي من أهمها(69):

- صعوبة تسويق الغاز في السوق الدولية، حيث يتطلب معرفة ودراية للحكومة بعملية التسويق للغاز في الأسواق الدولية.
- ارتفاع تكاليف إنتاج الغاز الطبيعي، وعدم توفر الإمكانات المادية لليمن لعملية الاستثمار، حيث وأن تحويل الغاز إلى غاز سائل قابل للتصدير بسهولة وتكلفة معقولة يحتاج إلى استثمارات ضخمة تصل إلى ملايين الدولارات، وهذا لا يتناسب مع الإمكانات المادية المتواضعة لليمن وفي ظل وجود الأعباء المتراكمة على الدولة للوفاء بمتطلبات التنمية في البلاد.

(66) لمعرفة المزيد أنظر:

أحمد محمد حجر، الصادرات السلعية وتوقعاتها المستقبلية، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد 15، يناير – مارس 1999، ص 176.

(67) مجلس النواب، تقرير اللجنة المكلفة بدراسة مشاريع الموازنات العامة حول دراستها وتحليلها لمشاريع الموازنات العامة وبيانها المالية للعام المالي 2000م، ص 7.

(68) علي الغفاري، الوحدة اليمنية الواقع والمستقبل، مرجع سابق، ص 294.

(69) لمعرفة المزيد أنظر:

الأمم المتحدة الأسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، استعراض وتقييم التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات، ص 35.

وخلاصة، يمكن القول أن النفط والغاز رغم اكتشافهما حديثاً واستغلالهما للتصدير، إلا أنهما يساهمان في دعم الاقتصاد اليمني وتنميته، وينتظر منهما أن يساهما بشكل أكبر في عملية التنمية الاقتصادية في اليمن.

ثالثاً: تنمية الموارد الاقتصادية الأخرى:

إلى جانب النفط والغاز تمتلك اليمن موارد اقتصادية أخرى يتطلب التركيز على تنميتها والاستفادة القصوى من مقوماتها الماثلة وتجاوز كافة الصعوبات التي تحد من اتساعها، ومن هذه الموارد التي تمثل ثروة دائمة لا تنضب:

1- قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني: وهو قطاع يمكن الاعتماد عليه، باعتبار اليمن الدولة الوحيدة في الجزيرة والخليج التي تمتلك مقومات حقيقية لإيجاد قاعدة إنتاجية زراعية متطورة، وضح المزيد من الاستثمارات الحكومية والخاصة للتوسع فيه وتطوير كافة المنتجات الزراعية التي تحظى بقبول كبير في أسواق الدول المجاورة.

2- الاستغلال للثروة السمكية: ويعد قطاع الأسماك من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة في المستقبل، نظراً لما يمتلكه اليمن من مخزون كبير من الثروة السمكية تحتوي على كميات وأنواع عديدة من الأسماك، وتزخر بموارد بحرية ذات قيمة تجارية مرتفعة كالرخويات والقشريات. ولاشك أن تسخير الإمكانيات والاهتمام بهذه الثروة بالانتقال من مرحلة الصيد التقليدي إلى مرحلة الاستثمار التجاري ذو العائد المجزي سيكون له مردود كبير على الاقتصاد.

3- القطاع السياحي: حيث تسمح إمكانيات اليمن الكبيرة بتنمية السياحة الثقافية والتاريخية، والسياحة البيئية، وسياحة الاصطياف، والشواطئ والجزر، بالإضافة إلى السياحة الجبلية والعلاجية وزيارة الصحاري، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بهذا القطاع باستكمال مشاريع البنية التحتية، والمشروعات السياحية الخاصة المتنوعة كالفنادق والمطاعم والقرى والمجمعات السياحية، ومراكز الغوص ومشاريع النقل السياحي، والذي سيجعل هذا القطاع من أهم الموارد التي قد تحقق لليمن دخلاً ثابتاً مثل بعض دول المنطقة كمصر والأردن.

رابعاً: تنمية الموارد البشرية (التعليم):

يعتبر التعليم أحد العناصر الأساسية في حياة وثروة الشعوب، ذلك أنه يؤهل الأفراد لاتخاذ قرارات جوهرية بشكل موضوعي، ويجعلهم قادرين على خدمة مجتمعاتهم بطريقة أكثر إبداعاً وتجديداً. وقد واجهت العملية التعليمية في اليمن بعد قيام الوحدة مباشرة مشاكل عدة، أهمها مشكلة ازدواجية التعليم، حيث كان التعليم يعتمد على ثلاثة أنظمة تعليمية:

أولها: التعليم العام الذي كان يدرس في المراحل الأساسية والثانوية في المدارس بالشرط الشمالي سابقاً.

ثانياً: التعليم العام الذي كان يدرس في نفس المراحل في مدارس الشرط الجنوبي سابقاً.

ثالثاً: التعليم الخاص بالمعاهد العلمية.

ومنذ بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري عام 1995م شرعت الدولة إلى توحيد التعليم في جميع مدارس الجمهورية، وسارعت إلى إعلان دمج المعاهد العلمية وضمها إلى وزارة التربية والتعليم وتغييرها إلى مدارس، الأمر الذي ساهم في انتظام العملية التربوية، وتطوير المناهج التعليمية في اليمن بمنهج واحد.

إن المتتبع للإحصائيات خلال الفترة الماضية وخاصة من بعد قيام الثورة عام 1962م و1963م حتى نهاية عام 2008م يلاحظ أن اليمن قد قطعت شوطاً كبيراً في مضمار التعليم، حيث وصل عدد الطلاب الدارسين في المراحل التعليمية المختلفة إلى (5.581.959) أكثر من خمسة ملايين طالب وطالبة، يدرسون في أكثر من 13.174 منشأة تعليمية حتى نهاية العام الدراسي 2008/2007م، بالإضافة إلى 16 جامعة حكومية و32 جامعة أهلية حتى نهاية عام 2010م (70)، وأصبح هناك اكتفاء في بعض المجالات، حيث استطاع قطاع التربية والتعليم وهو القطاع الذي يضم أكثر من 53% من موظفي الدولة الوصول إلى مرحلة الاستغناء الكامل عن المدرسين الوافدين (71).

إن صعوبة تمويل عملية تنمية الموارد البشرية يعد أحد الأسباب الرئيسية في تدهور مستوى التعليم، فعند النظر إلى ميزانية التعليم العالي مثلاً يلاحظ أنها ضئيلة جداً، ومتوسط ما ينفق على الطالب اليمني في السنة هو مبلغ 200 دولار، وهو مبلغ غاية في التواضع خصوصاً عندما ندرك أن الطالب الجامعي في دول

(70) أنظر كلمة نائب رئيس الجمهورية الفريق عبد ربه منصور هادي، مؤتمر التعليم العالي الرابع بجامعة الحديدة، 2010م، صحيفة الجمهورية، العدد (12120) 2010/12/12م.

(71) وزارة التخطيط والتنمية، الجمهورية اليمنية، عشر سنوات 1990-2000م، مطابع دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، مايو 2000، ص 274.

الجوار ينفق عليه مبلغ يفوق هذا المبلغ أكثر من 20 مرة، ولذلك لابد من مواجهة الواقع بشجاعة والاعتراف بأن مبلغ 200 دولار التي تنفق في تعليم الطالب الجامعي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يخرج لنا عمالة ماهرة، الأمر الذي يتطلب على الدولة إعادة النظر في ميزانية التعليم (72).

إن جزء كبير من النفقات ينبغي أن تصب في تطور التعليم ووسائله ومناهجه وتحسين مخرجاته لصالح التنمية والإنتاج، فاليمن تمتلك العنصر البشري الذي يمكن أن ترفد من خلاله، فإذا ما تم استثمار هذا العنصر استثماراً جيداً أو تم تعليمه تعليماً رصيناً يواكب المتغيرات ويلي متطلبات سوق العمل، فإنه سيستفيد منه في بناء مجتمع عصري حديث ويتم تصديره كعمالة مدربة خارجياً.

إن من المستحيل الرقي بمستوى التعليم الكمي والنوعي وتحقيق الغايات المرجوة منه بدون دور للدولة أو الحد من النفقات الاستثمارية العامة على المشروعات التعليمية والتربوية، أو بالرهان على توسع وتطور نشاط القطاع الخاص في هذا الجانب خصوصاً في ظل تزايد أهمية التعليم وتطور وتعقد العملية التعليمية ووسائلها وارتفاع تكاليفها، وتلك العملية التي يقابلها في نفس الوقت تعقد وتنوع العمل ومحتوياته والذي يتطلب وجود مستوى معين من المهارات والقدرات، فالتعليم من الضروري ارتباطه بمتطلبات التنمية وسوق العمل، وأن يستوعب التطورات المتسارعة، المعرفية والعلمية والثقافية (73).

إن مستقبل اليمن سيكون زاهراً إذا ركزت الدولة على الجانب التعليمي وتنمية العنصر البشري، فشعوب كثيرة لا تملك موارد كبيرة مثل اليابان ودول جنوب وشرق آسيا وكوريا لكنها أصبحت من الاقتصاديات العملاقة في العالم؛ لأنها ركزت على أهم عناصر الاقتصاد والعملية الإنتاجية هو العنصر البشري (74).

إن التحديات والمشكلات التي تواجه الاقتصاد اليمني لا يمكن معالجتها إلا بالتعليم وتأهيل العنصر البشري في مواجهة المشكلات القائمة والوصول إلى مكانة اقتصادية تؤهلنا للدخول في عصر العولمة، فأى انطلاقات اقتصادية أو غير اقتصادية لا تبدأ من ميدان المعرفة (التعليم) ستظل انطلاقات فاشلة، فالمعرفة كما يصفها أحد الباحثين "المورد الأعلى والأخطر أثراً في تقدم المجتمعات وازدهارها الاقتصادي" (75)، الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهود في رسم استراتيجية للتعليم تلبي الاحتياجات التنموية الحاضرة والمستقبلية، وكذا الاهتمام برفع مستوى الأداء في المدارس وتوفير المتطلبات وتزويدها بالوسائل التعليمية الحديثة كالكومبيوتر وتدريب الطلاب على استخدامه حتى يخرج إلى سوق العمل مؤهلاً للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص في الإسهام بدور أكبر في النشاط التعليمي، وتطوير البحث العلمي في المجالات العلمية بما يتناسب مع متطلبات واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة اليمن.

خامساً: تعزيز التحول نحو اقتصاد السوق:

قبل تحقيق الوحدة اليمنية كان لكل شطر فلسفته ونهجه الاقتصادي المتميز عن الشطر الآخر في كيفية معالجة التخلف وآثاره وإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمالت تجربة الشطر الشمالي إلى الاقتصاد المختلط بما يقوم عليه من تعدد قطاعات الملكية والنشاط الاقتصادي واشترك الدولة وآليات السوق في توجيه النشاط الاقتصادي استثمارياً وإنتاجياً وتوزيعياً، بينما اتجهت تجربة الشطر الجنوبي إلى "الاقتصاد الاشتراكي" القائم على ملكية الدولة لعناصر الإنتاج والتخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي استثماراً وإنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً.

وفي ظل انحسار الفكر الاشتراكي، وانهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاقتصادية لتسود فلسفة النظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على آلية السوق في توجيه النشاط الاقتصادي، فقد قامت الحكومة اليمنية بعد تحقيق الوحدة ببنني منهج الاقتصاد الحر وتعزيز مساهمة الرأسمال الوطني الخاص وتشجيعه عبر مختلف أشكال التسهيلات القانونية ومنحه المزيد من الفرص ليؤدي دوره ولينحتمل مسؤولياته الوطنية في مختلف مجالات التنمية (76).

ومنذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 1995م بدأت الحكومة في اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات لتعزيز تحول الدولة إلى اقتصاد السوق الحر من خلال تقوية دور جهاز الثمن في تخصيص الموارد الاقتصادية، وتحقيق التوازن في أسواق السلع والخدمات والنقد والعملات الأجنبية والتمويل، وذلك لتحرير الأسعار السائدة في تلك الأسواق، وعدم التدخل المباشر في تحديد أي منها، وتم إلغاء كافة القيود الإدارية على التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، وإلغاء تراخيص الاستيراد التجاري والصناعي والبدء في تنفيذ برنامج خصخصة المشروعات والمؤسسات الاقتصادية العامة والمختلطة وخاصة المتعثرة منها (77).

- (72) عزيز ثابت سعيد، الاستثمار الاستراتيجي لمواجهة تحديات العولمة التحويل المطلوب، ورقة قدمت لندوة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، 23-25 أكتوبر 2000، ص 13.
- (73) فؤاد راشد عبده، اليمن: إدارة الموارد البشرية الواقع والتحديات، مصدر سابق، ص 58.
- (74) محمد الميثمي، الاقتصاد اليمني في عقد من الزمان، المجلة الاقتصادية، وكالة الأنباء اليمنية "سبأ"، صنعاء، العدد 20، 22 مايو 2005م، ص 9.
- (75) عزيز ثابت سعيد، مرجع سابق، ص 20، نقلاً عن سليمان العسكري، التعليم والثقافة أبعاد جديدة في علاقة إنسانية، مجلة العربية، العدد 497، أبريل 2000، ص 9.
- (76) الجمهورية اليمنية، بيان أول حكومة للجمهورية اليمنية المقدم إلى مجلس النواب في 16 يونيو 1990م، ص 27.
- (77) داود عثمان، الإصلاح الاقتصادي في اليمن، "اقتصاد السوق الحر"، المجلة المالية، صنعاء، العدد 2، أبريل 1996، ص 21.

وكانت محصلة كل تلك السياسات والإجراءات الاقتصادية لهذا البرنامج تهدف إلى تحرير الاقتصاد اليمني ونقله من الاقتصاد المختلط إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر، وإحلال آلية السوق ممثلة في العرض الكلي والطلب الكلي محل السوق الموجه وتسليم القطاع الخاص مسؤولية إدارة النشاط الاقتصادي وقيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من تلك الإجراءات في برنامج الإصلاح الهادفة إلى التحول إلى اقتصاد السوق إلا أن دور الدولة في عملية التنمية الاقتصادية سيظل ولأمد طويل مطلباً ملحاً وفاعلاً لضمان تحقيق التنمية الحقيقية الشاملة، ذلك أن تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أمر غير ملائم لمرحلة التطور السياسي والاقتصادي في اليمن في الوقت الراهن، حيث أن مهام إعادة بناء وتطوير مؤسسات الدولة الموحدة واكتسابها فاعلية يتطلب دوراً عاماً للدولة في النشاط الاقتصادي سواء من خلال السياسات المالية والنقدية أو من خلال تطوير البنية الأساسية، أو من خلال القيام مباشرة بتنفيذ استثمارات لتطوير هيكل الاقتصاد اليمني.

إن خصوصيات الواقع اليمني وإشكالياته المختلفة تتطلب قدراً أكبر من التروي والواقعية، خصوصاً في مجال إعداد وتنفيذ السياسات الاقتصادية المختلفة وخاصة مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، فالنظرة السريعة لواقع الاقتصاد اليمني في المرحلة الحالية من تطوره تظهر وجود العديد من التحديات والصعوبات، وجميعها يرتبط أساساً بغياب وضعف وعدم نضج الظروف والآليات لعمل اقتصاد السوق، ونجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد، بالاعتماد على فلسفة اقتصاد السوق مازالت من الضعف وعدم النضج بحيث يصعب الاعتماد عليها في تحقيق التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وأهم تلك التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد نحو الانتقال إلى اقتصاد السوق تتمثل في الآتي (78):

- إن أحد الشروط الهامة لاقتصاد السوق هو المنافسة، إلا أن السوق اليمنية غير قادر على المنافسة الخارجية والتصدير إلى الأسواق الدولية لاعتمادها على الاستيراد، إضافة إلى أن السمة الرئيسية للسوق اليمنية هي سيطرة ظاهرة الاحتكار سواء للمنتجات المحلية الذي يقوم بصناعتها عدد محدود من المنتجين المحليين أو السلع المستوردة التي تسيطر عليها مجموعة قليلة من الوكلاء التجاريين.
- إن واقع الاقتصاد اليمني في الفترة الحالية يرتبط أساساً بغياب وضعف وعدم نضج الظروف والآليات والسياسات الضرورية لعمل اقتصاد السوق، فالإصلاح الاقتصادي الذي يجري تنفيذه متماشياً مع الموجة العالمية للتحول نحو آليات السوق، وتحرير الاقتصاد، وتقليص دور الدولة، وهذا لا يعني أن الإصلاح (الليبرالي) هو الشكل الوحيد للإصلاح الاقتصادي، فاليمن بحاجة إلى إصلاحات داخلية أولاً؛ لأن نجاح برنامج الإصلاح في البلاد يتم بالاعتماد على فلسفة اقتصاد السوق، من الصعب الاعتماد عليها في تحقيق التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالهياكل الإنتاجية الحالية غير قادرة على توفير احتياجات البلاد من السلع والخدمات، ناهيك عن اعتماد البلاد على الاستيراد من الخارج.
- لا بد من وجود سوق مالية متطورة، واليمن لا تتوفر فيها أسواق مالية، حيث يعد وجود مؤسسات للأوراق المالية عاملاً هاماً لنجاح اقتصاد السوق الحر، فهذه المؤسسات هي الإدارة التي من خلالها يتم تجميع الموارد والمدخرات من الأفراد والشركات والقطاعات التي تمتلك فوائض.
- وهنا تبرز ضرورة الإسراع بإنشاء سوق للأوراق المالية في كل من صنعاء وعدن، وذلك من أجل حشد وتعبئة الموارد المالية والمدخرات الصغيرة، وتعبئتها وتوجيهها للاستثمارات المنتجة، هذا من جهة، وتحفيز وجذب الاستثمارات اليمنية المهاجرة والاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى.
- إن الاندماج العشوائي وغير المخطط له جيداً نحو اقتصاد السوق في اليمن يرجع معظمه إلى الاعتقادات والرؤى والمواقف الخاصة تجاه القطاع العام ومؤسساته والدور الذي يمكن أن تنهض به ضمن مجموعة البنى الاقتصادية الأخرى، فمعظم هذه المواقف والرؤى تنسم في جانب منها بطابع انفعالي وأخرى بطابع أيديولوجي صرف ولا تستوي أيها منها على أية أسس أو معايير علمية صرفة لمفهوم اقتصاديات السوق (79).
- إن نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي والتغلب على التحديات التي يواجهها يتطلب وجود دور فاعل للدولة وليس العكس كما يتصور البعض في تقليص ذلك الدور وإضعافه، ولكن بحيث يتركز هذا الدور في المرحلة الجديدة على تطوير الظروف والآليات والمؤسسات الضرورية واللازمة لعمل اقتصاد السوق الحر، وتشجيع قيام مؤسساته، وتوفير الشروط والمناخ المحفز على المبادرة الخاصة، والاستثمار وإزالة جميع العقبات والقيود لانطلاق السوق الحر (80).
- ولاشك أن دور الدولة في تطوير وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على درجة بالغة من الأهمية، الأمر الذي يفرض عليها إزالة العديد من المعوقات وتهيئة المناخ المناسب لانطلاق القطاع الخاص وتنامي دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال إصدار قوانين جديدة،

(78) لمعرفة المزيد أنظر:

هدى البان، الإصلاح الاقتصادي بين التخطيط واقتصاد السوق (الحالة اليمنية)، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1999، ص 412-416.

(79) هدى علي البان، مرجع سابق، ص 413.

(80) محمد الأفندي، مستقبل الدور الاقتصادي للدولة في الجمهورية اليمنية، ورقة قدمت لندوة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والدولية، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، 23-25 أكتوبر 2000، ص 24.

وتحقيق الكفاءة والإنصاف في جهاز القضاء، وجودة الجهاز المصرفي، وتخفيف العبء الضريبي وتحقيق وضوحه وشفافيته وتوفير معظم الإمكانيات والوسائل الممكنة لتفعيل دوره في التنمية.

سادساً: استمرار الإصلاحات الاقتصادية:

على الرغم من أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي حقق نجاحاً نسبياً في استعادة الاستقرار والتوازن الاقتصادي الكلي، إلا أنه لا يمكن أن ينفي أن هذه النتائج ليست نتائج إجراءات الإصلاح الاقتصادي وحدها فقط، بل أن نسبة محسوسة منها محصلة لعوامل أخرى كزيادة إنتاج النفط وأسعاره وتحصيل مستحقات أخرى ودعم خارجي.

وقد تضافرت عوامل عديدة ساهمت في تحقيق النجاح النسبي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي من أهمها (81):

أ- أن الإجراءات التي اتبعتها الحكومة كانت حزمة متكاملة تسعى فيما بينها إلى العمل على المستوى الكلي لاستعادة التوازن الاقتصادي، وفي جزء منها العمل على تطوير النواحي التنظيمية والإدارية للدولة وتطوير الجهاز المصرفي ليتواءم مع المعايير المصرفية الدولية، باعتباره حجر الزاوية في التطور الاقتصادي، وتحرير أسعار التجارة الخارجية، والاتجاه إلى تدعيم القطاع الخاص.

ب- المتابعة المستمرة والفاعلة لما يجري من تطورات في البلاد بواسطة القيادة السياسية ومجموعة عمل وزارية على أعلى مستوى من أهل الخبرة والمشهود لهم بالكفاءة على الصعيد الدولي، وكانت هذه المتابعة تتمثل في تحليل وتقييم النتائج أولاً بأول واتخاذ القرارات المدروسة بدون هرولة أو التعجيل فيها لما لها من آثار خطيرة وانعكاسات على الأداء الاقتصادي.

ج- عند تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي روعي أن يتم على عدة مراحل بدون إسراع في الخطى مما تتحمل الأوضاع الاقتصادية بما لا يخل بالأداء، وفي نفس الوقت أن يكون متماشياً مع الإيقاع الاقتصادي بدون إغفال لعنصر الزمن وأهميته.

د- مراعاة السوق الاجتماعي في الإصلاح ساعد على النجاح، حيث اتخذت إجراءات لتوفير شبكة الأمان الاجتماعي والتكافل للمتضررين من برنامج الإصلاح الاقتصادي من ذوي الدخل المنخفضة.

إن ثمار الإصلاح الاقتصادي في جوانبه المالية والاقتصادية يتطلب أن تستهدف رضاء المواطنين وتنعكس على معيشة الناس لتخفيف معاناتهم، وتوفير وتحسين الخدمات الأساسية والضرورية (كالتعليم والصحة والكهرباء ومياه الشرب والغذاء وحماية البيئة)، وتوفير فرص العمل للخريجين والقادرين على العمل، وهذا هو الهدف الحقيقي الذي يجب أن يسعى إليه برنامج الإصلاح الاقتصادي (82).

وعلى الرغم من أن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي كان له تكلفة اقتصادية واجتماعية تمثلت في تدني مستوى المعيشة للغالبية العظمى من أبناء الشعب اليمني وازدياد مظاهر الفقر وخاصة المعاناة التي تتحملها الفئات الفقيرة في المجتمع والتي كانت كبيرة ومجهد، إلا أن الحقيقة أن حال اليمن بدون برنامج الإصلاح سيكون أصعب وأسوأ للجميع، لذلك يتطلب التشديد على ضرورة الاستمرار في هذا البرنامج بجدية وإصرار كاملين.

إن ضمان استمرارية الاستقرار الاقتصادي يتطلب استمرارية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمحافظة على وتيرة الإصلاحات التي تم تنفيذها، فالمرحلة القادمة هي الأهم والأصعب كونها تتعلق بالجوانب الهيكلية في الجهاز الحكومي والمصرفي والأمني والقضائي التي سيتحدد بها نجاح البرنامج من عدمه، والتي بدونها وبدون الإسراع في تصحيحها ستبتلع كل وفورات ونجاحات الجوانب المالية والنقدية وسعود الأمور إلى أسوأ مما كانت عليه (83).

ولضمان استمرار نجاح الإصلاحات الاقتصادية، فإنه يتطلب وجود العديد من العوامل الأساسية والتي تكمن في الآتي (84):

- الحرص على توسيع دائرة المؤيدين لعملية الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بتشجيع الحوار بين واضعي السياسات والمنفذين ورجال العلم والباحثين في مختلف المؤسسات، ورجال الأعمال وممثلي الأحزاب والمنظمات السياسية وقيادات مؤسسات المجتمع المدني.

- إيجاد وتوسيع قاعدة بشرية متينة صلبة لمساندة الإصلاح الاقتصادي تكون هي المسؤولة عن إدارة وتنفيذ عمليات الإصلاح، وكذلك تشجيع مراكز البحوث الفكرية والدراسات.

(81) إسماعيل حسن محمد، التجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، يناير 1999، ص 15.

(82) هدى علي البان، مرجع سابق، ص 415.

(83) لطف الثور، تعقيب على برنامج الإصلاح الاقتصادي، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1999، ص 581.

(84) أحمد البشاري، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية (المراحل، الخلفيات، النتائج) في كتاب الإصلاحات الاقتصادية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1999، ص 244.

- إقناع المستثمر المحلي والأجنبي بأن الحكومة جادة في سعيها إلى جعل القطاع الخاص أداة النمو الرئيسية في الاقتصاد.
- السعي إلى إشراك القاعدة الشعبية العريضة في مساندة عملية الإصلاح الاقتصادي، ولاشك أن أي حكومة بحاجة إلى إقناع الشعب على اختلاف مستوياته وميوله بأن السياسة الاقتصادية التي تنتهجها البلاد هي السياسة السليمة للارتقاء بمستوى المعيشة وتلبية احتياجات المجتمع وتطلعاته.
- إعادة توصيف دور الدولة، من خلال التركيز على تحقيق الأهداف الاجتماعية بدلاً من الأنشطة الإنتاجية التي يجب أن تتركز للأكثر قدرة على أدائها (وهو القطاع الخاص).

إن عملية الإصلاحات الاقتصادية في اليمن يمكن أن تنهار في أي لحظة إذا لم يتم الاهتمام بالأمور الأساسية لاستمرارها، وإذا لم يعزز برنامج الإصلاح بإصلاحات أوسع إدارية وقانونية ومؤسسية، ويرفد بموارد استثمارية وتنموية كافية ومعالجات اقتصادية أشمل، وشبكة أمان اجتماعية فاعلة لمقومات النجاح وإلا فإن الانعكاس أو التباطؤ أو الارتداد لبرنامج الإصلاح احتمالات قائمة أيضاً.

سابعاً: تحقيق الاستقرار السياسي (الديمقراطية):

اتسمت الحياة السياسية في اليمن قبل الوحدة بعدم الاستقرار السياسي، إذ أن الصراعات السياسية الداخلية في كل من الشطرين اتسمت باستقرار العنف السياسي الذي تجسد في الانقلابات العسكرية المتوالية، أو الاغتيالات، أو المماحكات غير العادلة للخصوم السياسيين، وهذا ما أكدته إحدى الدراسات اليمنية حول الصراع السياسي في اليمن أن عشرة رؤساء مروا على كرسي الحكم في اليمن خلال 28 عاماً في الفترة الفاصلة بين الثورة والاستقلال في مطلع الستينات وبين قيام دولة الوحدة في عام 1990م، أي أن متغير القيادة تم بمعدل رئيس كل ثلاث سنوات، ولم يتم انتقال السلطة لأي منهم سلمياً، بل جاء هذا الانتقال في أحسن الأحوال إثر انقلاب أبيض أو انقلاب عسكري عنيف أو اغتيال سياسي لا تزال تفاصيله مجهولة، وكانت هذه التغيرات تأتي بتأثير من وحي العلاقة القائمة بين الشطرين ويستثنى من كل ذلك الرئيس علي عبدالله صالح، الذي اختير من ممثلي البرلمان في عام 1978م (85).

ولاشك أن تلك الصراعات السياسية وعدم الاستقرار السياسي قد خلفت عقبات كبيرة أمام التنمية الاقتصادية في اليمن. وهذا ما أكدته إحدى الدراسات الاقتصادية "أن تسخير الاقتصاد والإدارة كأدوات لخدمة السياسة في الدول النامية ومنها اليمن، تعتبر من أهم العوامل التي تعيق التنمية وتؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية" (86).

وقد شكل تحقيق الوحدة اليمنية في عام 1990م وما واکبها من تبني النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية كوسيلة سلمية لتداول السلطة والمشاركة في صنع القرارات المتصلة بالمصالح العليا للمجتمع، وكذا إقرار الدستور للمبادئ الرئيسية اللازمة للاستقرار الاجتماعي مثل مبدأ سيادة القانون، ومبدأ المساواة أمام القانون، ومبدأ استقلال القضاء، ومبدأ كفالة العدالة والحرية والكرامة والأمن والتعليم والصحة للمواطنين جميعاً، وكذا كفالة حق الانتخابات والحرية والسياسية والحكم المحلي، بالإضافة إلى تبني الدولة لبرنامج في الإصلاح الاقتصادي والإداري، كل ذلك قد وضع اللبنات الأساسية للاستقرار السياسي، ووفر لليمن الدعائم الأساسية التي يمكن أن يقوم عليها صرح قوي للأمن القومي اليمني.

إن اعتماد الديمقراطية في اليمن تعد خطوة كبيرة وعظيمة ينبغي على الجميع احترام قواعدها لما يعود بالنفع للصالح العام؛ لأن استمرار العمل الديمقراطي يعين درء التآمر الداخلي والخارجي، ويجنب البلاد الكثير من الأخطار والانحرافات والأمراض الاجتماعية، والإيمان بالديمقراطية في مجتمع كالمجتمع اليمني الذي يحمل الكثير من رواسب الماضي إنما هو إيمان بأهمية التطبيق الديمقراطي، ليس فقط في الحياة السياسية وإنما في الحياة العامة والوظيفية، وانتهاءً بالعلاقات الأسرية، ولهذا السبب ليست ضرورة الديمقراطية متأينة من ظرف طارئ أو من ضغط خارجي وإنما هي ضرورة وطنية لضمان أمن ومستقبل اليمن (87).

لاشك أن وجود الاستقرار السياسي في اليمن والذي هو مرهون بوجود الديمقراطية وتطويرها وتقريبها سوف يكون عاملاً مهماً في استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والذي بدوره سيساهم في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع اليمني، كما أن الاستقرار السياسي سوف يؤدي إلى تهيئة مناخ الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حركة النشاط الاقتصادي، إذ يشترط المستثمرون استقرار المجتمع سياسياً لضمان رؤوس أموالهم، وعدم توفر ذلك يهدد بهروب الاستثمارات إلى الخارج مما يعرقل عملية التنمية في البلاد.

إن الإصلاحات الاقتصادية ليست سوى عنصر من عناصر الإصلاح العام، وأن الإصلاح السياسي يشكل الأساس الرئيسي لنجاح الإصلاح الاقتصادي، ولذلك فإن الدعوة إلى الديمقراطية وإلى اقتصاد السوق هي كل متكامل يدعم بعضها البعض، وقد أثبتت التجارب صعوبة تحقيق الديمقراطية في ظل نظام الإدارة المركزية للاقتصاد، وبالتالي فإن وجود اقتصاد السوق هو تدعيم للديمقراطية، وبالمقابل فإنه لا استقرار لاقتصاد السوق ما لم ترسخ دولة النظام والقانون (أي ما لم تستند إلى التقاليد الديمقراطية) (88).

(85) فيصل الحذيفي، الصراع السياسي في اليمن، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد 14، أكتوبر – ديسمبر 1998، ص 64.

(86) محمد أحمد الحاروي، عجز الموازنة العامة والإصلاح الاقتصادي في اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 1999، ص 276.

(87) علي الغفاري، الوحدة اليمنية الواقع والمستقبل، مرجع سابق، ص 316.

(88) أحمد البشاري، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية (الخلفيات، المراحل، النتائج)، مرجع سابق، ص 293.

ولذلك لابد من تعزيز آليات العمل السياسي على النحو الذي يؤدي إلى خلق صيغ أكثر فاعلية لإشراك فئات الشعب إشراكاً واعياً في التأثير على مسار اتخاذ القرار الاقتصادي الطابع الاستراتيجي، وتحمل مسؤوليته، والمشاركة في أساليب دعمه ورفده.

4. الخاتمة:

أخذت الدراسة في عين الاعتبار وهي تشرع في بناء هيكلها وفكرتها إلى تحليل المشكلات والمعوقات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وإيجاد الحلول الممكنة لمعالجتها. وقد كشفت الدراسة مدى خطورة التحديات والمشكلات التي تواجه عملية التنمية في اليمن والتي تتفاقم يوماً بعد يوم والناتجة عن تراكمات ورثتها اليمن الموحد من الزمن التشطيري، إذ ما تزال الأمية ومظاهر التخلف الاجتماعي منتشرة، والفساد والمحسوبية والرشوة متفشية، بالإضافة إلى تزايد معدلات النمو السكاني، ومعدلات البطالة، وتنامي المشكلة المائية، والفجوة الغذائية، فضلاً عن انتشار ظاهرة التهريب والإرهاب وتزايد الفقر.. وبدون التصدي الجاد لتلك التحديات والمعالجة الناجحة لاختلالات البنيان الاقتصادي والاجتماعي وما يتمخض عنها من مشاكل وأزمات دورية ومزمنة فإن مستقبل الاقتصاد اليمني في ظل العولمة سيكون على الهامش.

ولمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وبناء اقتصاد قوي، وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية يستفيد من ثمارها أفراد المجتمع اليمني، توصي الدراسة بالعديد من التوصيات، يمكن إبرازها في الآتي:

- 1- استغلال الموارد الطبيعية والجغرافية التي تتمتع بها اليمن استغلالاً جيداً، فهناك المنطقة الحرة في عدن والذي يتطلب المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية الضرورية والتي تساعد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهناك الأراضي الزراعية الخصبة الممتدة وخاصة في المنطقة الشرقية (حضر موت والمهرة)، وهناك الثروة السمكية بأنواعها المختلفة، والتي يساهم باستغلالها دعم عملية التنمية الاقتصادية.
- 2- مواصلة تنمية الموارد النفطية والغازية من خلال زيادة التوسع في الاستكشافات النفطية، والبحث والتنقيب عن حقول جديدة من النفط والغاز، بهدف زيادة الاحتياطي النفطي، ومن ثم الاستفادة من هذا المورد في دعم عملية التنمية الاقتصادية، والتركيز في استخدام عائدات النفط والغاز في تنمية القطاعات الإنتاجية والصناعية ودعم التنمية البشرية وتأهيل الفرد اليمني ليوافك التطور والتحديث في العالم.

- 3- مواجهة المشكلة السكانية المتفاقمة من خلال وضع استراتيجية سكانية مناسبة تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخططها المستقبلية يتحقق من خلالها إحداث تغيرات جوهرية في معدلات النمو السكاني المتسارع كماً ونوعاً، وتنفيذ المهام الاقتصادية وأهداف الاستراتيجية السكانية في آن واحد، نتيجة لترابطها وتكاملها وتأثيراتها المتبادلة.
- 4- الإسراع في إصلاح الجهاز الإداري للدولة بصورة جذرية من خلال معالجة أوضاع البطالة المقنعة داخل المؤسسات الحكومية ووضع ضوابط موضوعية تمنع تسييس الوظيفة العامة ومراعاة المعايير الموضوعية، واعتبارات النزاهة والكفاءة في قواعد التعيين، فضلاً عن تطوير تجربة الإدارة المحلية ومنحها سلطات واسعة لتنفيذ العديد من المشروعات الاقتصادية في محافظات الجمهورية. وإذا كان هناك جهاز حكومي يقوم بعملية المراقبة والمحاسبة في مهام الوزارات ومنعها من ارتكاب الفساد في أجهزة الدولة فإن الدراسة ترى إمكانية إنشاء جهاز تقييمي يهدف إلى تقييم دور الوزارات في تنفيذ البرامج والخطط الاقتصادية المقررة من قبل الدولة، ومعرفة مدى وصول هذه الوزارات في تحقيق أهداف خطط التنمية، وعلى أساس ذلك التقييم يتم معرفة الأفراد والمؤسسات والوزارات التي سعت إلى تنفيذ برامج التنمية بشكل جدي ووفقاً للخطط ويكون على أساس ذلك مبدأ الثواب والعقاب.
- 5- إعطاء التعليم الأولوية الأولى في الاهتمام قبل أي قطاع آخر، وإحداث تغيير جوهري في فلسفة وطبيعة العملية التعليمية في كافة مستوياتها وأنواعها والنظر إلى التعليم كقضية أمن قومي.
- 6- الاستمرار في تنفيذ عملية الإصلاحات الاقتصادية وفق خطة منهجية ومدروسة تشارك في صياغتها جميع الخبرات والكفاءات والمؤسسات الوطنية بما يراعي مصالح اليمن الاقتصادية والقومية الحاضرة والمستقبلية.

5. المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب العربية:

- 1- أحمد البشاري (محرر)، الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1999م.
- 2- أحمد البشاري (محرر)، دراسات في الاقتصاد اليمني، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1996م.
- 3- أحمد البشاري، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، (المراحل، الخلفيات، النتائج)، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1999م.
- 4- الإرهاب في اليمن إلى أين؟ تقرير الحكومة إلى مجلس النواب حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن، إصدارات مجلة 26 سبتمبر، صنعاء، ديسمبر 2002م.
- 5- علي الغفاري، الوحدة اليمنية الواقع والمستقبل، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1997م.
- 6- فضل أبو غانم، القبيلة والدولة في اليمن، دار المنار، القاهرة، 1990م.
- 7- محمد أحمد الحاوري، عجز الموازنة العامة والإصلاح الاقتصادي في اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 1999م.
- 8- اليمن وظاهرة الإرهاب، إصدارات وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، صنعاء، يناير 2003م.

ثالثاً: المقالات والدراسات والصحف:

- 1- أحمد النعماني، الادخال الغير مشروع وآثاره السلبية على صحة المواطن، ورقة قدمت لندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، صنعاء، 11-13 نوفمبر 2000م.
- 2- أحمد صالح علي، زيد عياش نعيم، الانفجار السكاني والتنمية، الحالة اليمنية، مؤسسة السعيد الثقافية، تعز 1999م.
- 3- أحمد عبدالصادق، لمحة عن السياسة السكانية في الجمهورية اليمنية، ندوة الوحدة اليمنية، صنعاء، يوليو، 2000م.
- 4- أحمد محمد حجر، الصادرات السلعية وتوقعاتها المستقبلية، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد 152، يناير - مارس 1999م.
- 5- إسماعيل حسن محمد، التجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، يناير 1999م.
- 6- أشواق أحمد مهدي، التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن، مجلة الثوابت، صنعاء، يناير - مارس 1994م.
- 7- أمين ناجي محسن، واقع التشريعات وكفاءة الأجهزة الحكومية لتنمية القدرات التصديرية، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد 15، يناير - مارس 1999م.
- 8- أندرسون، اليمن سياسات تسريع النمو وخلق فرص العمل ودروس من تجربة الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1999م.
- 9- البنك الدولي، نحو استراتيجية للمياه في اليمن، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد 12، أبريل - يونيو 1998م.
- 10- حسن أحمد شرف الدين، أثر اتفاقيات التجارة الدولية على مستقبل الأمن الغذائي اليمني، ندوة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات الدولية، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، 23-25 أكتوبر 2000م.
- 11- داوود عثمان، الإصلاح الاقتصادي في اليمن، "اقتصاد السوق الحر"، المجلة المالية، صنعاء، العدد 2، أبريل 1996م.
- 12- فيصل الحديفي، الصراع السياسي في اليمن، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد 14، أكتوبر - ديسمبر 1996-1998م.
- 13- سلوى مبارك، أسباب تدهور العملة الوطنية، في كتاب دراسات في الاقتصاد اليمني، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1996م.
- 14- عادل الشرجبي، المحددات الاجتماعية للنمو السكاني في اليمن، دراسة سوسيو تاريخية، مركز التدريب والدراسات السكانية جامعة صنعاء، أبريل 2000م.
- 15- عبدالرحمن البيضاني، ظاهرة البطالة ونظرة خاصة عن اليمن، في كتاب دراسات في الاقتصاد اليمني، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1996م.
- 16- عبدالله المخلافي، "الإطار العام لرؤية اليمن الاستراتيجية 2025"، المجلة الاقتصادية، صنعاء، العدد 27، 2000م.
- 17- عبدالله هزاع، السكان وخصائص القوة العاملة، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية، صنعاء، 26-29 أكتوبر 1991م.
- 18- عبدالملك سعيد عبده، الإرهاب والعنف وآفاق السلام في الشرق الأوسط، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد 27، يناير - مارس 2002م.

- 19- عبدالواسع أحمد مقبل، صباح شرف، الاقتصاد اليمني ومعوقات إصلاحه، ورقة قدمت إلى ندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، صنعاء، 11-13 نوفمبر 2000م.
- 20- عبده سنن، مخاطر آثار التجارة الغير مشروعة في قطاع الصناعة اليمني، ورقة قدمت لندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، صنعاء، 11-13 نوفمبر 2000.
- 21- عزيز ثابت سعيد، الاستثمار الاستراتيجي لمواجهة تحديات العولمة لتحديد المطلوب، ورقة قدمت لندوة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، 23-25 أكتوبر 2000.
- 22- فؤاد راشد عبده، اليمن المياه وأهمية صدور قانون الموارد المائية، المجلة الاقتصادية، إصدارات وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، صنعاء، العدد 16، مارس 2000م.
- 23- فؤاد راشد عبده، اليمن، إدارة الموارد البشرية الواقع والتحديات، المجلة الاقتصادية، إصدارات وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، 1996م، صنعاء، العدد 26، 8/2000م.
- 24- لطف الثور، تعقيب على برنامج الإصلاح الاقتصادي، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، يناير 1999م.
- 25- محمد أحمد شرف الدين، القبيلة اليمنية من الخارج، مجلة الثوابت، صنعاء، يناير - مارس 1994م.
- 26- محمد الأفندي، مستقبل الدور الاقتصادي للدولة في الجمهورية اليمنية، ورقة قدمت لندوة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والدولية، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، 23-25 أكتوبر 2000.
- 27- محمد الحزيزي، دور الإرادة السياسية في عملية الإصلاح الإداري (اتجاهات طلاب جامعة صنعاء)، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1999م.
- 28- محمد الميتمي، الاقتصاد اليمني في عقد من الزمان، المجلة الاقتصادية، وكالة الأنباء اليمنية "سبأ"، صنعاء، العدد 20، 22 مايو 2000م.
- 29- محمد قحطان، سبل الحد من التجارة غير المشروعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، ورقة قدمت لندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، 11-12 نوفمبر 2000م.
- 30- ناصر العولقي، حميد الخفاجي، مستقبل الاكتفاء الذاتي في زراعة الحبوب في الجمهورية اليمنية، ورقة قدمت إلى ندوة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والدولية، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، 23-25 أكتوبر 2000م.
- 31- هدى البان، الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، 1999م.

رابعاً: التشريعات واللوائح الرسمية:

- 1- الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، استعراض وتقييم التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان غوا في التسعينات.
- 2- جريدة الجمهورية، أعداد متفرقة.
- 3- الجمهورية اليمنية، بيان حكومة الجمهورية اليمنية المقدم إلى مجلس النواب في 16 يونيو 1990م.
- 4- الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاء السنوي للعام 1998م.
- 5- الجهاز المركزي للإحصاء، الاستراتيجية الوطنية للسكان 1990-2000م الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (36) بتاريخ 21 أغسطس 1991م، مطابع المفضل، صنعاء، أبريل 1992م.
- 6- الجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية للفترة 1994-2005م، صنعاء، 1996م.
- 7- الجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية للفترة 1999-2031م، صنعاء، 1996م.
- 8- الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2004، صنعاء، 2005م.
- 9- الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ديسمبر 1994م، صنعاء، مارس 1996م.
- 10- الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة 1998م، صنعاء، يونيو 1999م.
- 11- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام 1999م.
- 12- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام 2008م.
- 13- المجلس الاستشاري، الوضع المائي في الجمهورية اليمنية، وثائق ندوة الموارد المائية التي أقامها المجلس الاستشاري بالتعاون مع الهيئة العامة للموارد المائية، صنعاء، أكتوبر 1997م.
- 14- مجلس النواب، تقرير اللجنة المكلفة بدراسة مشاريع الموازنات العامة حول دراستها وتحليلها لمشاريع الموازنات العامة وبيانها المالي للعام المالي 2000م.

- 15- مجلس الوزراء، برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري المقرر من مجلس النواب في ديسمبر 1991م، دائرة الصحافة والطباعة، صنعاء، بدون تاريخ نشر.
- 16- المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، اليمن، التقرير السنوي للعام 1998م.
- 17- وزارة التخطيط والتنمية، الجمهورية اليمنية عشر سنوات 1990-2000م، مطابع دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، مايو 2000م.
- 18- وزارة التخطيط والتنمية، اليمن تقرير التنمية البشرية للعام 1998م.
- 19- وزارة الزراعة والري، كتاب الإحصاء الزراعي، للعام 1999م، صنعاء، مايو 2000م.
- 20- وزارة النفط والمعادن، إحصاءات النفط والمعادن، صنعاء، العدد الخامس، 2006م.